دائرة حوار حول البيئة والتنمية من منظور مصرى

أعد الحوار للنشر:

رمزى زكى *محمد سمير مصطفى**

مقدمة:

البيئة والتنمية من الموضوعات التى تضم مجموعة عريضة من حقول التخصص ووجهات النظر من أجل التنمية المستدامة وإدارة الموارد والاعتبارات البيئية الواجب إدراجها فى منظومة التنمية الكلية . ولقد كان موضوع التنمية المستدامة التى تعطى أعلى اولوية للحد من الفقر وللعمالة المنتجة وللتكامل الاجتماعى ولاعادة تجدد البيئة وتحقيق النمو بدون تدمير رأس المال الطبيعى اللازم لحماية فرص الاجيال القادمة والانصاف بين الاجيال ، في مقدمة القضايا التى ناقشها مؤتمرقمة الأرض الذى عقد فى يونيو ١٩٩٢ فى ريودى جانيرو وكذلك ضمن قضايا مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد فى سبتمبر ١٩٩٤ بالقاهرة .

ويأتى فى هذا السياق ايضا اهتمام الأجهزة الحكومية والأهلية فى مصر منذ سنوات طويلة باستدامة التنمية ومشروطيتها بالحفاظ على البيئة وحمايتها من أى شروخ تنتج عن تدخلات الانسان غير الرشيدة.

ان العلاقة بين البيئة والتنمية فى مصر هى حالة خصوصية لمفهوم التنمية المستدامة التى تستدعى حوارا متصلا، واستشعارا من هيئة تحرير المجلة بأهمية الموضوع وتواصلا مع قضايا التنمية

*أ.د. رمزى زكى ، مستشار بمركز التخطيط العام - معهد التخطيط القومى .
** أ.د. محمد سمير مصطفى ، مستشار بمركز التخطيط الزراعى - معهد التخطيط القومى .

الراهنة فى مصر ، فقد دعت المجلة صفوة من المتخصصين فى قضايا التنمية والبيئة الى دائرة حوار حول الموضوع سبقتها بورقة تحمل أهم معالم الحوار المقترح ومفاتيحه الاساسية ، تم توزيعها عليهم . ويسر المجلة أن تقدم فى هذا العدد وقائع الحوار الذى شارك فيه السادة الآتية اسماؤهم :

د. خالد محمد فهمى .	(الخبير الأول بمعهد التخطيط القومى)
أ.د. عبد الفتاح ناصف .	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
أ.د. على نصار.	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
أ. كمال كيره .	(رئيس حزب الخضر المصرى)
أ.د. محمد سمير مصطفى .	(المستشار بمعهد التخطيط القومى)
أ.د. محمد فهمى صديق.	(استاذ صحة الاغذية بمعهد التغذية - القاهرة)
المهندس / محمد ياسر شريف .	(نائب مدير مكتب التعاون الفنى للبيئة - جهاز شئون البيئة)
أ.د. مصطفى كمال طلبه .	(الرئيس السابق لبرنامج الامم المتحدة للبيئة)
أ.د. وفاء عبد الله.	(استاذ متفرغ بمعهد التخطيط القومى)

وقائع دائرة الحوار

عبد الفتاح ناصف :

بسم الله الرحمن الرحيم،باسم هيئة تحرير المجلة أرحب بحضراتكم جميعا وأقدم وافر الشكر والتقدير لقبولكم دعوة هيئة التحرير لحضور هذا الحوار، وهو الثالث ضمن دائرة الحوار التى تعقد بغرض إثراء مجلة التنمية والتخطيط التى تصدر عن المعهد. وقد كانت دائرة الحوار الأولى عن التخطيط والتكيف الهيكلى فى مصر، وقد حضرها نخبة من رجال الاقتصاد من مختلف المدارس حتى تتصارع الآراء حول وظيفة التخطيط فى ظل الاصلاح الاقتصادى ونشرت فى المجلد الأول . وكانت دائرة الحوار الثانية حول الخصخصة ونشرت فى العدد الأول من المجلد الثانى فى يونيو الماضى. واليوم نبدأ دائرة الحوار الثالثة حول البيئة والتنمية وهو موضوع بدأ يأخذ حيزا فى السنوات

الاخيرة وبدأت تظهر فى اطاره مفاهيم جديدة من جانب المتخصصين فى التنمية وعلى رأسها "التنمية المتواصلة "أو المستدامة كما يترجمها البعض وتعنى حق الاجيال المختلفة فى استخدام الموارد ، وهو مفهوم يطرح وجهة نظر رجال البيئة. وقد أصبح مفهوم البيئة يتسع ليشمل العديد من المجالات .ونظرا لتنوع الموضوعات التى يتم مناقشتها اليوم فى ندوة التنمية والبيئة توجد ورقة مختصرة لبعض نقاط الموضوعات التى يمكن أن تشملها الندوة وان كان من حق الحضور التعليق على الموضوعات بالاضافة أو بتوجيه الاهتمام الكافى لبعض الموضوعات التى لم تطرح فى الورقة.

محمد سمير مصطفى :

أتقدم اليكم بوافر الشكر والامتنان لحضوركم . ونأمل أن تكون وقائع النقاش اليوم قاعدة معلومات ومعرفه لكل الممارسين والاكاديين المهتمين بمجال البيئة . وفى الحقيقة فإن الصدى ليس بعيدا جدا عن مؤتمر قمة الأرض بريودى جانيرو .فبالرغم من أن مفهوم البيئة مفهوم قديم لكن هناك معايير جديدة ظهرت على الساحة الدولية اعتبارا من مؤتمر استكهولم للبيئة سنة ١٩٧٢ الذى كان فيه المايسترو الاساسى دكتور مصطفى طلبه.وأتصور حقيقة إن مشاكل البيئة متشابكة ، وفصل خيوطها وادارتها يستلزم تكامل جبهات عديدة من المعرفة والمهارات الانسانية وإيقاظ الوعى الانسانى بحجم المشكلة التى نعيشها . وقد رأت هيئة تحرير المجلة إثارة بعض النقاط الهامة منها: أولويات العمل البيئى فى مصر ، لأن قضية البيئة جديرة بالتحرك السريع والانقاذ العاجل لأن حجم الضرر وتدخلات الانسان فيه وصلت لنقطة تحذيرية ، تركت آثارا عميقة جدا، والسؤال هوما الذى يجب أن نتحرك بشأنه ؟ وهناك موضوع المفاوضات البيئية الحقيقية والتعاون الدولى - فما هى قضايا التفاوض البيئى دوليا ؟ وماهو السياق الذى تتم فيه هذه المفاوضات وعملية التفاوض؟ وأتصور أن أ.د. مصطفى طلبه ربما كان بحكم موقعه لسنوات طويلة كمسئول أول عن البيئة فى العالم يستطيع أن يسهم بشكل فعال فى هذه القضية .

ومن القضايا المهمة ايضا: من المسئول اكثر عن التلوث ؟ هل هى الشعوب الفقيرة أو الشعوب النامية ؟ أم أننا مستوردون دائما للتلوث ، وان الدول المتقدمة هى التى تحاول ان تتخلص من كل تكنولوجيات التلوث وأصبحت تصدرها الى الدول النامية من أجل خلق بيئة نظيفة فى بلادها . هناك أيضا قانون البيئة فى مصر ، وقد حدد أساليب و حماية البيئة ، فمن الذى ينبغى أن

يتحمل تكاليف حماية البيئة؟ هل هو الملوث للبيئة أيا كان موقعه ؟. هل مصانع الحكومة والقطاع العام هى أشد المؤسسات إضرارا بالبيئة ومن واجبها أن تتحمل التكلفه ؟ ومن الذي يعمل ويمكن أن يقف وراء فرض هذه التكاليف، النيل أصبح أيضا فى خطر ويمر على تسعة بلاد يحمل أخطارا كبيرة جدا منها. وهو مصدر الحياة الرئيسى، وبالتالى هذا واحد من الجوانب التى نأمل أن يتطرق اليه النقاش اليوم .

مصطفى كمال طلبه:

شكرا على الدعوة وعلى وجودي بين حشد من رجال البيئة ، حيث نتحدث عن موضوع هام هو موضوع البيئة . لقد مرت فترة طويلة منذ الستينات وحتى كل السبعينات نتحدث فيها عن البيئة على أنها عملية تلوث الهواء والماء . وهذا هو الذى جعل الدول النامية بصفة عامة مترددة فى قبول فكرة حماية البيئة ، وتعتبر انها وسيلة من وسائل الضغط من جانب الدول الصناعية لكى تحرمها من عملية التنمية بحجة حماية البيئة والحفاظ عليها.وعندما بدأت تظهر العلاقة الوطيدة بين البيئة والتنمية ، بدأت الدول النامية فعلا يصبح صوتها أعلى من الدول الصناعية فى المحافظة على البيئة، ولو أن طبعا صوتها شديد جدا فى جانب نقل التكنولوجيا ونقل مصادر التلوث الداخلى. ومازال الخلاف موجودا ولا أعتقد أنه سينتهى. وبطريقة بسيطة أتصورأن عملية التنمية هى عبارة عن منضدة بثلاثة أرجل : رجل تمثل الانسان المتعلم أو المتدرب ، والرجل الثانية هى مصادر الثروة الطبيعية المتاحة ؛ والرجل الثالثة هى الثروة المالية التى اشترى بها التكنولوجيا والتى استخدم بها مصادر الثروة الطبيعية. لو أى رجل من الارجل الثلاثة انكسرت سوف تقع المنضدة ولن تكون عندى تنمية . فلو وجد أفراد مدربون وليس عندهم تمويل وعندهم مصادر ثروة طبيعية فلن يستطيعوا عمل شىء بسبب فقدان مصادر الثروة الطبيعية . والمشكلة ، أن مصادر الثروة الطبيعية المتاحة مثل الهواء والماء والغابات والكائنات الحية لا تنفصل بما فيها الانسان ، فالانسان فى موقعه على الكرة الارضية لا يقف متفرجا على مصادر الثروة الطبيعية الموجودة ويستغلها وهو واقف خارجها ، ولكنه يقف فى وسط كل هذه المصادر يتأثر بها ويؤثر فيها .وأى خطأ فى استخدامه للثروة التى يستخدمها يُرد اليه مره اخرى. فالتعامل مع الطبيعة ينجم عنه المزيد من العنف ، لان الطبيعة عندما ترد فإنها ترد بعنف وقسوة شديدة جدا.

تكلمنا عن التنمية المستدامة أو التنمية المتواصلة ، وأنا أفضل مصطلح التنمية المستدامة، ليس لأنه مصطلح استخدمته الأمم المتحدة ولكن لأن ترجمته أكثر دقة من التنمية المتواصلة ، لأنى لا أعتقد أن هناك تنمية متواصلة أبداً، ولكن هناك تنمية يمكن أن تدوم . وهنا نترجمها الى "مستدامة" على نسق مستطاعة ، فى اطار مانعلمه اليوم من العلم والتكنولوجيا. والذى نقول عليه إنه مستدام وإنه يمكن أن يدوم جايز جدا ان نكتشف أنه يخرب الكرة الارضية من أولها الى آخرها (مثال ذلك مادة الـ د.د.ت والكلوروفلور كاربون). فكلمة المستدامة يمكن ان تعطى إحساسا إنه جايز أن تدوم ولكن في اطار كل المعلومات التى لدينا.

وقد أثار الدكتور سمير مصطفى قضية أولويات العمل البيئى والتفاوض والتلوث البيئى وأنا شخصيا أعتقد أننا ليس لدينا سياسة للعمل البيئى . لا بد أن تبدأ أى دولة فى أى موضوع بسياسة فى التخطيط . ولا أتصور أبداً أن نقفز الي خطة قومية للعمل البيئى دون أن تكون هناك أولا سياسة بيئية ، أو خطة للبحث العلمى، ودون أن تكون هناك سياسة للعلم والتكنولوجيا. وفى قضية البيئة كنت دائما مصمم على أنه لا بد أن يكون هناك وضوح لسياسة محددة، جايز اذا طبقنا النظام الاجنبى الدقيق اننا نحول السياسة الي استراتيجية وأسلوب عمل. ثم تتحول الاستراتيجية الى مجموعة من الخطط وكل خطة تحقق قدراً من آمال السياسة التي وضعناها بالطرق أو الاستراتيجيات التى اتفقنا عليها.

دعونا الآن نفترض اننا نود أن نجعل درجة التلوث فى الهواء التى تضر تنخفض بنسبة ٥٪ مثلا كهدف ، وأن النيل يصبح نهرا نصف قذر، وفى خلال كل عشر سنوات تنقص القذارة أو التلوث فيه بنسبة ٥٠٪ مثلا كمجموعة أهداف تمثل سياسة مصر. والسؤال الآن هو كيف أصل الى هذه الاهداف وأنا لايوجد لدى بيانات عن الموجود اليوم فى مصر.فقط توجد لدينا مجموعة بيانات متفرقة وأنا شخصيا لا أعرف أين توجد البيانات ، بل ان جهاز حماية البيئة ليست لديه بيانات كافية ولكن بضعة بيانات محدوده هى التى صدرت حتى الآن . هل توجد البيانات فى مركز دعم القرار التابع لمجلس الوزراء أم فى معهد التخطيط ووزارة التخطيط أم فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، أم هى فى مركز الدكتور يوسف والي للزراعة أم فى مركز عبد الهادى راضى لبحوث المياه والرى ... الى آخره؟. هل البيانات ياترى بنفس "الفورمات" بحيث يمكن نقل البيانات

من كمبيوتر الى آخر ونسترجع البيانات التى نريدها ، أم أن كل جهة تضع بياناتها بشكل غير منمط ومختلف تماما عن الاخر بحيث إنه لا توجد وسيلة لضبط هذه البيانات . والى أى مدى هذه البيانات الموجودة دقيقة وتراجع قبل ان تدخل الكمبيوتر ، والى أى مدى تتطابق، وماهو أسلوب المطابقة بين هذه البيانات. هل البيانات التى لدى المركز القومى للبحوث عن تلوث التربة هى الموجودة لدى مركز بحوث الأراضى وهى أيضا تماثل البيانات الموجودة عند د. يوسف والى وكلية الزراعة؟.

هذه هى قضية المعلومات والبيانات . إذن كيف نبدأ ولايوجد لدينا قاعدة بيانات؟ وكيف نقارن بعد خمس سنوات اذا كنا تقدمنا أم تراجعنا الى الوراء اذا لم يكن لدينا خط نقارن به أن نسبة التلوث نقصت فى مكان محدد بنسبة ٢٠٪ فى الموادالسامة شديدة السمية مثلا، وهو هدف وضعته الدولة كاحدى أهداف السياسة . خلاصة القول لابد أن يكون لدينا قاعدة بيانات كاملة وأعتقد إنه مطروح الآن ضمن الأنشطة التى تقوم بها احدى الشركات الانجليزية فى مشروع بالتعاون مع جهاز شئون البيئة ضمن خطة حماية البيئة فى سوهاج والمنصورة العمل على وجود قاعدة للبيانات . وهذا لن يتم الا إذا كان هناك تنسيق وتجاوب من جميع أجهزة الدولة المختلفة وهنا نستطيع أن نحدد النقاط ونضع الأولويات فنحن لدينا مليون مشكلة من مشكلات التلوث .

ولكن من اين نبدأ ، هل نبدأ من البيئة الطبيعية أو نبدأ من البيئة المبنية، واذا بدأنا من البيئة الطبيعية، هل نبدأ من الهواء والمياه ؟، وأقول ان الرصاص فى هواء القاهرة يزيد ٧ أو ٨ مرات عن حجم الرصاص المسموح به عالميا وفقا لقياسات منظمة الصحة العالمية وأول من يتأثر بهذا هم الأطفال الصغار وأول أثر عليهم هو التخلف العقلى. فهل ننتظر الى أن نحول المجتمع المصري الى مجتمع متخلف عقلياً إلى جانب تخلفه نتيجة الفقر الموجود ونتيجة لعدم وجود غذاء كافى؟

اذن ماذا نفعل ؟ هناك مجموعة مسابك صغيرة مثلا فى شبرا الخيمة ، كل مسبك يعتمد عليه ٣٠ أو ٤٠ مصنعا من مصانع قطع الغيار . هل ننقل المسبك من هذا المكان ونغلقه ، فى هذه الحالة لن ترمى فى الشارع ٣٠ أو ٤٠ شخصا يعملون فى المسبك فقط بل الآف الذين يعولونهم فى الـ ١٠ أو ١٥ مصنعا والذين يعتمدون عليهم اقتصاديا واجتماعيا . كيف تحل هذه المشكلة، هل يمكن حل أى مشكلة دون ان تسبب مشكلات اجتماعية واقتصادية في المجتمع؟ وماهى البدائل الموجودة أمامنا، ماهى التكلفة الاقتصادية وماهو العائد. نحن نتكلم عن التكلفة والفاتورة ولا احد يتحدث

عن العائد من عملية حماية البيئة اقتصادياً ولا أحد يقول ماهي تكاليف عدم عمل شيء وماذا تساوى. وأتساءل ماذا يحدث لو لم اتخلص من الرصاص الموجود فى البلد وماهى التكلفة الاقتصادية. أنا لا أتكلم عن جمال الطبيعة وصحة الانسان وحياة الانسان، أنا أتكلم أيضا عن مجتمع يعانى من ضيق اقتصادى وينبغى حسابها له بالورقة والقلم.

بعض الناس ترى أننى مختص بشئون البيئة وأنه لايجوز حساب الأمور بالقرش والجنيه، لأن قضايا البيئة أكبر من أن تحسب على هذا النحو. أنا مقتنع إن لها قيما أكبر، ولكن فى الدول الفقيرة لابد من وضع أولويات لاستخدام القرش والجنيه. وأنا أزعم أن عدم مكافحة مصادر التلوث فى المجتمع تكلفتها بآثارها الاقتصادية على المجتمع تكون أكثر من تكلفة التصحيح . وهذه قضية درست في أماكن كثيرة .

أغلب المصانع في بلدنا عمرها الافتراضى انتهى، لوحسبت ثمن المصنع الجديد وحسبت مقابل هذا المصنع الجديد تكلفة اصلاح المصنع القديم فى خلال العشر سنوات القادمة والمصنع الجديد في العشر سنوات القادمة سوف تكون الزيادة محدودة جدا بما في ذلك الفوائد التى سوف يأخذها البنك الدولى أو البنوك الاخري. عملية دراسة التكلفة والربح لاجراءات حماية البيئة لكى تظهر الحقيقة لاتتم بصورة واضحة .نحن حاليا نركز على التكلفة ونخيف الشركات والقطاع العام ونعطيهم وجها واحدا من وجهى العملة.

وبالنسبة للتفاوض البيئى العالمى توجد قضايا كثيرة موجودة الآن وهى تهم مصر. الأوزون بدأنا به ومصر بدأت تتحرك وصدقت على الاتفاقية وبذلك أصبحت من الدول التى من حقها أن تستفيد من الصندوق الخاص باتفاقية مونتريال. وقد وضع فى الصندوق الخاص بالاتفاقية ٢٤٠ مليون دولار فى أول ثلاث سنين وفى الثلاث سنوات التالية يوجد الآن ٥٠٠ مليون دولار، للأوزون وحدها ٥٠٠ مليون دولار بينما للعالم كله ٢ مليار دولار لكل المشاكل الموجودة فى الدنيا كلها. توجدقضية أخرى وهى اتفاقية تغير المناخ وإلتزاماتنا أن نخفض ثانى أكسيد الكربون والغازات الاخرى . مصر كل الذى تخرجه ٧٠ مليون طن مهما عملت تخفيض وترشيد للاستهلاك فإن فائدته الاقتصادية لنا، إننا نوفر طاقة ونقلل من تكلفة العمليات الانتاجية .

ارتفاع درجة الحرارة ثلاث درجات عن المعدل في القرن القادم وبالتالى ارتفاع سطح البحر مابين

٢٠ الي ٦٥ سنتيمتر فى مكان مثل الاسكندرية أو مابعد الاسكندرية فالامواج بدلا من أن تدخل على الكورنيش سوف تدخل الدلتا ٥ أو ٦ كيلو . وهذا يمكن أن يقضى على ٥ أو ١٠ مليون انسان يعيشون هناك .إذن لو حدث هذا اين سيذهبون . من مصلحتنا أن ننضم إلى دول لمواجهة هذا الخطر، ونحن فعلا منضمون إلى الدول المكونة من جزر والدول ذات المستوى المنخفض الفقيرة مثل بنجلاديش، بينما دولة مثل هولندا وأمريكا بدأوا مبكراً وعملوا حواجز. فلديهم إمكانيات مالية وتكنولوجية. أسلوبنا أن ننضم الى التجمعات التى لديها مشاكل مماثلة لمشاكلنا تحت قضايا التفاوض العالمى. نستطيع أن نعمل هذا وأيضا توضع النقاط التى ترتكز عليها مصر مع الدول الاخرى فى كل قضايا التفاوض مثل التنوع البيولوجى والنفايات الخطرة. أعتقد أن مجموعة هذه القضايا تعطى فكرة عما يدور فى رأسى. ولقد حاولت أن أثير أكبر قدر من الموضوعات حتى نستطيع أن نتحاور وشكراً.

فهمى صديق:

عملية التنمية تتطلب تعايشا وإنسجاما بين المكونات الثلاثة التى تكلم عنها د. طلبه، وهى الموارد الطبيعية ، والموارد البشرية والموارد المائية. وأى خلل يحدث فى البيئة يكون من فعل أحد هذه المكونات . والذى نعيش فيه هذه الأيام من أضرار بيئية هو من فعل الانسان. وبالنسبة للسياسة البيئية اتفق مع د. طلبه تماما فى إنه لاتوجد لنا سياسة بيئية واضحة .

وبالنسبة لقاعدة البيانات والمعلومات من المحتمل أن تكون كل البيانات لدينا فى مصر ولكنها متناثرة ومبعثرة ، وأعتقد أن مركز دعم القرار بمجلس الوزراء يحاول أن يجمع هذه المعلومات. والجهد لابد أن يوجه الي المشاكل وفقا لأولوياتها. وقد ذكر الدكتورطلبه إن مستوى تلوث الهواء بالرصاص يزيد ٧ أو ٨ مرات عن المتوسطات العالمية وللأسف نتيجة الدراسات بالنسبة للغذاء الذى نتناوله كل يوم تشير الى أنه يزيد ٢ الى ٣ مرات.

العملية بمنتهى البساطة اننا السبب فى كل ذلك لأنه يوجد تشريع يمنع اللحام الذى به رصاص فى أى غذاء، لكن حتى وقتنا هذا الخطوط التى تستخدم الرصاص فى اللحام فى مصانع القطاع العام موجودة ، فهو يبحث عن الأرخص والأسهل رغم وجود القانون. الرصاص لايسبب فقط التخلف العقلى ولكنه أيضا يؤثر على كرات الدم الحمراء ويسبب الأنيميا. نسبة الأنيميا فى الأطفال قبل

السن المدرسى حوالى ٤٠٪. والنسبة لم تتغير منذ حوالى ٣٠ سنة. وفى نفس الوقت نسعى للحصول على معونات لحل مشكلة الأنيميا وأى خطط تنميه سوف أضعها من الذى ينفذها اذا كان الناس معاقين أساسا ؟ أن الرصاص كمشكلة ممكن بتشريع أو بالتزام أو بسلوك أستطيع الى حد كبير أن اتخلص منها أو أقللها. ولكى يكون الكلام منطقيا كما قال الاستاذ الدكتور مصطفى لابد أن أضع أهدافاً وأنفذها. وهناك مثل آخر . فقد بدأت الدول المصنعة تصدر لنا خطوط انتاج استغنوا عنها، لانها تسبب لهم مشكلات كبيرة كملوثات بيئية. أنا بأستخدم العبوات البلاستكية . ولدينا استثمار كبير فى مصنع البتروكيماويات فى الاسكندرية ويريدون عمل عبوات من البولى كلور وفلورايد على الرغم من تحذيرات منظمة الصحة العالمية لنا من أكثر من ٢٠ سنة ، لأن عبوات هذه المادة يخرج منها مادة البولى فلورايد التى تسبب السرطان. طبعا الدول التى كانت عندها الخطوط بتعطيها حتى ولو بدون شيء. ونحن مازلنا حتى الآن نستورد هذه الخطوط وأصبحت مشكلة كبيرة فكيف نتخلص منها. والعبوات ليست فقط تهاجم الغذاء ولكن أيضا مجرد التخلص من العبوات نفسها يؤدى الى مشكلة بيئية خطيرة جدا ، لانى لكى أحرق هذه العبوات سيتصاعد الكلوروالأكاسيد والمشكلات البيئية بالنسبة للمواد والتى ترجع للتربة مرة أخرى . فالدول المتقدمة تصدر الينا التكنولوجيا غير النظيفة.

والمثل الذى ذكر عن الـ د.د.ت، عندنا مثل ظريف بالنسبة للـ د.د.ت، فالـ د.د.ت كان من ضمن المركبات الكلورية التى لم يمنع استخدامها ومركبات كثيرة لأنها أقل ثباتا فى التربة وأقل سمية. الغريب فى الموضوع إننا عندنا مصنع الـ د.د.ت فى كفر الزيات مازال ينتج الـ د.د.ت حتى الآن ونصدره الى الدول المجاورة فى حوض النيل . نحن نمنع استخدامه عندنا ولكنه يأتى مرة اخرى مع مياه النيل.

مصطفى كمال طلبه:

نحن نستخدمه لدينا .

فهمى صديق :

استخدام غير مقنن، ولكن علي الأقل نصنع ونصدر، والدليل على هذا لو حضرتك كشفت وحللت المنتجات الزراعية عندنا تجد بقايا الـ د.د.ت . فى دراسة ظهر فيها أن الـ د.د.ت موجود فى

ألبان الأمهات بنسب عالية ، فتأثيرها على صحة الأم والأطفال من المشكلات الخطيرة.

بالنسبة للدو ل المتقدمة الصناعية هناك شيء غريب لفت نظرى اذ يوجد لدينا مصنع نسله وكلنا نعرف أن مصنع نسله هو شركة سويسرية ، ولكن سويسرا ليس فيها أى مصنع لنسله . والأمثلة كثيرة فعندنا مصنع نسله فى مصر وجنوب أفريقيا وساحل العاج. فالعمالة هنا أرخص . لا بد أن ندقق عندما نفكر فى الاتفاقيات لإنشاء المصانع ومقياس التحكم والضبط للملوثات الناتجة من هذه المصانع. أيضا هذه الشركات تطبق فى بلدها معيارا وتطبق معياراً آخر فى الدول النامية وهذه مشكلة لأنه بعد عملية الميكنة واستخدام الكيماويات الخاصة بالزراعة ومشكلات المبيدات التى لاحصر لها فلا بد أن نأخذها فى الاعتبار عندما نخطط سياسة بيئية متكاملة داخلة فى السياسة الاقتصادية والتخطيط العام.

وبالنسبة للمبيدات ، وهذا موضوع يعرفه الأستاذ الدكتور مصطفى، فإن المبيدات التى وضعت لها مقاييس ومواصفات وضعتها لجنة لحوالى ١٦٩ مبيدا وأنا كنت متصور إنهم الـ ١٦٩ مبيدا التى لايسمح باستخدام غيرهم، لأن كل مبيد له حدود قصوى فى الأغذية المختلفة . ولكن اتضح إن فيه حوالى ثلاثة آلاف مبيد. الآن فيه دستور بالنسبة لاستخدام المبيدات فعندما تجد بلد ما أن المبيد فيه خطورة من استخدامه فالمفروض إنها تبلغ منظمة الأغذية والزراعة ، والمنظمة تبلغ الدول الاخرى لتوقف استخدامه.

وكما قال الأستاذ الدكتور مصطفى لا ننظر للتكلفة ولكن العائد كبير جدا وخصوصا إن القضية تتعلق بصحة الانسان . لماذا أعمل خطط تنمية إذا كانت الصحة أساسا من الملوثات البيئية أستنشق هواء ملوثا وأشرب ماء ملوثا. البحيرات الداخلية الآن أصبحت بحيرات مغلقة والمفروض يكون هناك ثروة سمكية هائلة . عندما نتكلم عن المنزلة بنصرف وبنحاول إصلاحها ولكن هناك استحالة لأننا وصلنا الى مرحلة لا يمكن فيها الاصلاح.نتحدث عن الملح ومشاكله الذى يدخل المنازل ونستخدمه كل يوم ، هو أيضا ملح ملوث ، وهذا أيضا من فعل الانسان. وصلنا لمرحلة اصبحت فيها اى تدخلات صعبة .ولكن إذا نظرنا نجد أننا نتعامل مع صحة الانسان وعلى صحة الانسان تتوقف كل خطط التنمية وخصوصا الطفل وحياته ، فإذا كنا نتكلم عن صحة الانسان فمهما كانت التكلفة فأعتقد فى النهاية أن المكسب يعود على البلد وعلى مستقبل الاجيال وتنمية البلد ككل وشكراً.

محمد سمير مصطفى :

لارتباطى الشديد بقيام قاعدة المعلومات المحققة والمتكاملة بكل تفصيلاتها التى تحدث عنها الأستاذ دكتور مصطفى طلبه وحجم التلوث الموجود والمتصل بصحة الانسان المصرى أعتقد أن السؤال الذى يثار فى هذا السياق هو أى جهة ينبغى أن تكون مسئولة عن تحديد ورصد التلوث والاعتداء على البيئة دون أن يكون هناك تعتيم من جهات أخرى على مثل هذه القضايا؟ حدث مثلا موضوع رش ورد النيل واستجواب فى مجلس الشعب والحكومة هى الملوثة وقد حاولت أن تبريء نفسها أنا بأقول هل حان الوقت لأن تكون هناك جهة محايدة مسئولة عن رصد التلوث والقيام به بحيث لا يكون هناك تدخل من أى جهات اخرى ؟

كمال كيره :

فعلا غياب الجهة الموحدة للاهتمام بشئون البيئة مازال قائما لدرجة أن هذا دفعنا كحزب أن نتقدم للرئيس حسنى مبارك العام الماضى بطلب إنشاء وزارة للبيئة فاستجاب سيادته لهذا وأصدر قرارا بإنشاء وزارة البيئة ولكن وزارة البيئة لم توضع موضع التنفيذ حتى الآن بل بالعكس شئون هذه الوزارة أسندت الى الدكتور عاطف الى جانب شئون وزارتين أخريين . معنى هذا أن مفهومنا لمشاكل البيئة حتى اليوم مازال متخلفا تماما وبعيدا تماما عن حجم المشكلة. صدر قانون حماية البيئة ولاتوجد جهة مسئولة أو لها صلاحية فى تطبيق هذا القانون.

هذا القانون حتى قبل أن يطبق ظهر فيه عدة جوانب سلبية ، يعنى القانون يادكتور مصطفى بعاقب مدير المصنع الذى يلوث النيل ، بحبسه ، ولكن لم يطلب أو ينص على وقف مصدر التلوث. إذن فالمدير نحبسه بينما التلوث مازال مستمراً أى لم نعمل شيئا. الكلام الذى قاله الدكتور سمير كلام سليم ، وغياب المعلومات كما قال الدكتور مصطفى مشكلة من المشكلات الكبيرة والانسان نفسه إذا ركزنا عليه باعتباره هو المستفيد والمضار بالبيئة نجد فى القرآن الكريم " بسم الله الرحمن الرحيم، ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدى الناس ليذيقهم بعض الذى عملوا لعلهم يرجعون" صدق الله العظيم . أن البيئة سلوك ، والسلوك يجب أن يكون متحضرا ولا يجب أن يكون السلوك بعيدا عن التحضر ، حتى نستطيع أن نتعامل مع البيئة بشكل سليم ، وشكراً.

عبد الفتاح ناصف :

كنت أريد أن أقول أننا ربما استعجلنا الحديث عن السياسة بعض الشيء . والامثلة التى ذكرت عن المشاكل البيئية القائمة كانت مفيدة لأنه كان المفروض أن القارىء يعرف بعض المشكلات الموجودة فعلا. يمكن الدكتور مصطفى تفضل مشكورا وقال إنها أصبحت معروفة ، وسيتفضل كل من الدكتور خالد والمهندس ياسر بالكلام عن قانون حماية البيئة والاستراتيجية الخاصة بالبيئة ، ولكن كنت متصورا أن هذا سيكون بعد سرد الاجراءات والضوابط.

كمال كيرة :

الحقيقة الدكتور مصطفى طلبه غطى الجوانب البيئية تغطية كاملة ، ونحن نريد أن نرى الحلول وكيف نتصدى لهذا السلوك، من منطلق أن البيئة مفهوم شامل لأنها المحيط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للانسان المصرى.

على نصار:

لا أظن أننا اتفقنا على ماهى المشكلة وأظن أن الدكتور طلبه أطلق كماً من الأسئلة وكثيراً من الاجابات وعندما كان يكرر لعدة مرات " نحن نفتقد سياسة بيئية " لم يكن يتحدث عن تفاصيل السياسات الاجرائية ، إنما كان يتحدث عن من نحن وماذا نريد أن نكون ؟ وماهو منهجنا فى ذلك ؟ أين تراثنا أين قيمنا ماذا ننوى فى بعدنا الاقليمى ، خطواتنا وإعلامنا ، تعليمنا ومحتوى تفكيرنا. فالمشكلة بحق يادكتور طلبه إننا بصدد عصر جديد لم نتعرف عليه بعد. عصر نلمس فيه تحولا حضاريا عميقا على مستوى العالم كله وفى مراكزه ، ونحن لا نرى حقيقة هذا التحول . إن التحول الذى يحدث فى هذا العصر فعلا تحول حضارى شامل ينعكس فى التفكير والوعاء الثقافى العام.

بدأ بتحول رهيب فى المعارف الاساسية وفى العلوم ، أعاد قراءة العلوم بشكل جذرى وفهمنا منها الكثير . ودخلنا من خلال البحث ومن خلال التطبيق الى عصر التفكير المعقد وهذا مانفتقده. هو عصر المسافة القصيرة بين العلم والتطبيق وعصر محاكاة الاشياء ، محاولة التعرف عليها قبل حدوثها . وعصر التعامل مع أشياء دقيقة قد لا نراها. هو عصر اللايقين والاحترام لهذا اليقين والتعامل معه . هو عصر التسليم والى الأبد بأن المعرفة عمرها قصير وإننا لا بد أن نتعامل مع هذا

الواقع ونكون جاهزين له. هو عصر خطوط الانتاج المرنة هو عصر التنوع الرهيب جدا الذى يسمح بتطبيقات بيئية وغير بيئية متنوعة لتقنيات المعلومات وإحلال المواد البيو لوجية. هو عصر يعيد النظر فى دور الدولة تماما فى كل مكان ومن يريدأن يعيش على خريطة هذا العالم عليه أن يقبل هذا. أمام الدولة أدوار جديدة أشد خطورة بكثير من مجرد ملكية القطاع العام .وعلى الدولة ألاتفهم من هذا أن عمرها قصير على هذه الارض.

من هنا ياسيدى عندما ظهرت أفكار مثل التنمية المستدامة تعاملنا معها فى هذه الظروف وكأنها إحدي الموضات . أو كأنها فكرة نظرية جديدة توازى أفكارا نظرية اخرى وهكذا . وعندما ظهر مفهوم التنمية البشرية قيل تحته نفس الأشياء التى قيلت تحت تخطيط القوى العاملة والموارد البشرية .ولم نرى أن هذا المفهوم كان يحوى تحديات العصر والعقلية المرغوبة وهذا النوع من التفكير المعقد. إن حقيقة المشكلة فى مصر أننا لا نمتلك مثل هذا المفهوم المعقد وهنا تفسير لكل ما أشرت اليه سيادتك . كان الحل أن نوقع على اتفاقيات ، وسيتابع تنفيذها وسيربط التمويل والاستشارة والاقتراض بأمور بيئية ويتوافر دراسات للجدوى تشمل نواحى بيئية ، فإن هذا لن يغير فى حقيقة أمرنا شيئا.

نحن بصدد معرفة منظمة ، سيادتك تقول أنها بدأت من نهاية الستينات ، ونحن هنا عندنا معرفه غير منظمة عمرها منذ عمر أول حضارة على وجه الارض. وأنا من الجيل الذى تربيت وسط قيم كان الحلال والحرام فيها أمور بيئية ثم أصبح الحلال والحرام اليوم طول الثوب وغطاء العينين وظهور الكفين ، وتحولت لأمور أخرى . إذن هناك مجموعة من النقاط التي أرى إنها ضرورية للتعرف على حقيقة المشكلة فى مصر ومنها تعليقي نعانى معاناة شديدة من المبالغة فى تقديم فكر جديد . أرى ذلك كل يوم. نقدم بعض الأمور مرة اخرى وكأنها حقائق يقينية ومؤكدة ، وثبتت وتأكدت . ومن الواضح أننا سندخل متاهة عدم التفكير العلمى مرة اخرى . ومن هنا أصبح هناك إدعاءات هنا وهناك

١- أن الكل يتحدث فى البيئة ، وإن بينهم نقاطا خلافية وأصبح من الصعب تجميع نفس الفرق والمباحث فى اطار نظرى شامل أو استراتيجية متسقة للتنمية .

٢- التخطيط فى مصر ماذا نسميه اليوم ، يتناول مشاكل مالية لندع وزارة المالية تتعامل معها ، مشاكل اقتصادية أين تعالج المشاكل الاقتصادية ؟ تعالج فى كل مكان. ماذا تمثل الخطة

عندما لاتعبر عن السيناريوهات لتغيرات إقليمية عميقة قادمة، وظهور منظمة للتجارة الدولية ، وقيود تفرضها عليك سياسات البيئة فى قمة الأرض، وقيود تفرضها عليك إتفاقيات بنكية عالمية ، وإعادة قراءة للميزات النسبية والتنافسية، وظهور موارد جديدة. أصبح العصر والمستقبل هو عصر ومستقبل من عنده نخبة بنوعية معينة من خريجى الجامعات ونحن بعيدون عن هذا. التخطيط واتخاذ القرار أيضا لم يطور وبالتالى لم يتطور دور الدولة. الدولة لم تظهر مسئوليتها حتى الان فى هيبتها واهتمامها وأولوياتها بحيث تعكس هذا العصر الذى نحن بصدده ، الذى لابد أن ينعكس فى اهتمامنا بهذا البشر وهذه النوعية من الخريجين النخبة وبالبيئة ، لأنه لابديل آخر.

٣- ونفتقد شمولية النسق عند التفكير نحن نتكلم زراعي، نتكلم صناعي، نتكلم داخليا، نتكلم إرهاب، نتكلم عن نحن مع أو ضد. كل هذا ياسيدى يتم دون تواجد فرق تعايش العصر تتعامل بأن الحياة تفرض كحد أدنى (وأنت فى معمل الكيمياء وأنت تدير اقتصادك) تشابكات كحد أدنى لابد أن تأخذها فى الاعتبار لأن عائدها كبير جدا كما ذكرت ، الاقتصادى والمباشر . القيم القديمة التى أشرت اليها أنا وتراثنا الدينى عندما كان صحيحا قبل أن يشوه فيه الكثير كان ليعطى . كان تفادى التلوث وليس مكافحته ، كان التفكير دائما فى موارد جديدة لأن الانسان يأتى ومعه رزقه ، كان وكان لم يكن الانسان مبهورا بهذا الشكل أسيراً بهذا الشكل . إذن نحتاج الشمولية فى هذا التردى . وإذا لم نحوزها ويكون لدينا المؤسسات التى تتعامل مع تحليل الانساق ومع الاستشراف، التى تنظر لقضية التنمية والبيئة أنها ليست بأقل مما نمتلكه من فكر تنموى الآن. وأننا بسبب خبرات التنمية التى عرفناها عبر عدة قرون وصلنا الى هذا الاختيار وليس لأى سبب آخر، وإن هذا هو مؤشر للتقدم، وليس لأى سبب آخر.أن نكون علميين فنحتكم الى شمولية النسق وأن نكون واقعيين فنعترف بأن هذا هو الجديد يمكن أن نخرج به الى القرن التالى.

هل تعلم ياسيدى أن مهندسى البيئة مستبعدون تماما مما نفعل وهم الذين قدموا أكبر تنظيم لتطوير فكرنا . إنهم ليسوا مدعوين الى ندوات ومحاضرات وتخصصات. أرجو من الله أن نبدأ من مستوى الحضانه. ومن أجهزة الاعلام مستبعدون تماما من هذا وهم الذين قدموا أكثر. أى تعليم

مطلوب ومحتواه؟ لا يوجد عندنا فى مصر (وأنا أسأل هذا السؤال١٢ سنة) كتاب عن الاقتصاد الزراعى فى مصر. يوجد كتاب فى الاقتصاد الزراعى أنا أرجعه الى خبرات ١٩٢٤ وهو كتاب إدارة العزب . ولايوجد فيه أى فكرة اخرى إضافية. وتوجد مقالة هنا وهناك . أما كتاب فى الاقتصاد الزراعى الذى يربط بالطبع بين دوران الموارد والبيئة. والبيئة التى هى الاقتصاد الزراعى لايوجد عندنا كتاب فى مصر ولكن يوجد كتاب عن ادارة العزب. أنت قلت" بدأ الناس فى الستينات" أى المعرفة المنظمة، ولكنى آرى أن الوضع مازال كما هو حتى الآن. هذا هو حال التخطيط والتنمية. إذن عندما نتعامل اليوم مع التخطيط الاقليمى عبر البلدان كان لابد أن ينمو فى ذهننا أن التنسيق بين أنشطة التخطيط هو متابعة وتفكير علمى فى مجال البيئة لأن شرايين الحياة تمتد الى أبعد من قطر وأهم من قطر. وتلك معادلة سياسية إيدلوجية فكرية اقتصادية تكنولوجية ، تصرفات أحزاب. هذا هو التفكير الذى نفتقده حتى الآن ولا أرى أين توجد البداية حتى أحاول أن أساعد فيها.

طلبنا من جامعة الدول العربية أن تتبنى أن يكون التحليل الأمثل ودراسات المستقبل جزء ا من تفكيرنا وأهمل طلب هذا من جميع المؤسسات فى مصر ، الأجهزة التى أنشئت لتقوم بهذا أهملت.. أصبح حالنا بالضبط مثل حال السودان أنشىء معهد الاتصالات بعيدا عن العمران، فقيل بعيدا عن العمران ولاتوجد بنية أساسية لهذا المعهد، فقيل إن هذا معهد الاتصالات الروحية ، أصبح حالنا بهذا الشكل. لم كل هذا؟ لم جهاز شئون البيئة لم وزير البيئة؟ . البيئة هى حياتك وحياة التعليم والاعلام والسينما والفن والأدب والى آخره أم لأننا بهرنا لفترة قصيرة بوزير السكان نعمل وزيرا آخر للبيئة؟ ماذا نعمل وماذا يعمل جميع الناس فى كل مكان؟ نحن نتحدث عن التنمية وليست موضة ؟ إننا نتحدث عن عصر جديد. إذن أراجع معكم فى نهاية الحديث سؤالكم عن قضية البيانات. وأرجو أن لاتزعجكم قضية البيانات للبيئة .

١- لو أن الدولة تقوم بدورها للتحكم ، أو الشخص يفهم تفادى الاهدار والتلوث ويسترجع القيم السابقة، هذا يكفى ٨٠٪، وتصبح مشكلة البيانات الاضافية أخف .

٢- إنك عندما تلجأ الى تحليل الانساق ودراسات المستقبل، البيانات تصحح نفسها وحاجتك للبيانات تكون حدية تكون إضافية، تكون بيانات ممكن أن تولد فى المعامل وبيانات يمكن أن تتابعها فى فترة زمنية محددة وتؤتى النماذج ثمارها. هى نماذج ليست كمية فقط ولايقول

الانسان أن النماذج هى كمية، ومن هنا تأخذ فى التفكير واتخاذ القرار بقدر ماتعبر عنه من منطق وخبرة متراكمة.

٣- سيفهم الناس إن الحياة ثلاثة أنساق مابين طبيعية ومابين إيكولوجية ومابين اقتصادية واجتماعية مثلا أو حيوية. عندما يفهم الناس إن هناك أشياء مشتركة تعمل كما هى فى أنحاء العالم مع بعض الخلافات، هذا يخفف من مشكلة البيانات . ولكن مشكلة البيانات ستظل قائمة لأن كل من يحوز بيانات ويخفيها فى مكتبه لايفهم الحقيقة المرة إن هذه البيانات غير مقروءة لأنه. لايوجد هناك تفكير شمولى حتى نستطيع فهم وقراءة أى من هذه البيانات .

خالد فهمى:

بداية أود أن أوجه الشكر الى إدارة المعهد وإدارة المجلة لأنه برغم بعدى عن المعهد لمدة ٨ سنوات الا إننى دعيت للمشاركة فى حوار حول حماية البيئة والتنمية فى عجالة ساعرض بعض التعليقات . بداية أحب ان اشدد على النقطة التى عرضها أ.د. مصطفى كمال طلبه من إن اشكاليه البيئة ليست تلوثا فقط ولكنها تتسع لتشمل تدهور الثروات الطبيعية وهكذا كان مفهوم البيئة يتسع ليشمل الموارد الطبيعية والقدرات اى قدرة الطبيعة على استيعاب مخلفاتنا والتى تعتبر ثروة . النقطة الثانية أحب أضيف ساق الى منضدة الدكتور مصطفى. سيادته تكلم عن ثلاثة سيقان للمنضده وهم ثالوث البيئة والتنمية بمعنى ثروات طبيعية وثروات مالية وموارد بشرية. أنا أحب أن أضيف الوسط الذى يتم فيه التفاعل بين الثلاثة بمعنى أصح طبيعة المنظومة السياسية والاقتصادية والادارية، لأن هذه الطبيعة هى التى تحدد ديناميات التفاعل وماهيه نواتجه فيتحدد مثلا على سبيل المثال ما سبق أن ذكره أ .د على نصار كذلك تحدد مدى امكانيه تطبيق قانون البيئة فى مصر. فهل المنظومة الادارية والسياسية فى مصر تسمح بأننا نطبق هذا القانون كاملا. سؤال لن نستطيع أن نجيبه ، إلا بدراسه طبيعة المنظومة السياسية والادارية والاقتصادية السائدة.

النقطة التالية تتعلق بأولويات العمل البيئى فأنا أتفق مع أ .د. مصطفى طلبه بأنه حتى الآن ليس عندنا أولويات واضحة محددة للعمل البيئى وليس عندنا توجه واضح لسياسات العمل البيئي وأن كان فى الخطة القومية البيئية عناصر يمكن البناء عليها .

فقد يذهب رأى الى قراءة الخطة والاستراتيجية المحصنه ، الا انه لو ادخلنا بعد التكلفة والعائد

الاقتصادى والقدرات الفنية المتاحة وعلاقاتها الاماميه والخلفية بقطاعات الاقتصاد القومى وكذا اذا اخذنا مشاكل البطاله فى الحسبان فقد تصل الى ان الاولويه قد تكون لمشروعات جمع والتخلص من القمامه ومشروعات التشجير وتثبيت جوانب نهر النيل . اما لو اخذنا البعد السياسى فقد نصل الى ان مشاكل الاسكان العشوائى تحتل مكان الصداره . ومانريد ان نصل اليه ان تحديد الاولويات للعمل البيئى يجب ان يتم بمراعاه عده ابعاد منها السياسى ومنها الاقتصادى ومنها البيئى . ومن هنا اصل الى ان ذلك قد يخرج قليلا عن نطاق اختصاص جهاز شئون البيئة وقد يكون من اختصاصات لجنة السياسات والتى يمكن ان تتفق على خطوط ارشادية عامة يتم فى اطارها استنباط خطط جهاز شئون البيئة وسائر الجهات المعنية بحماية البيئة.

مشكلة البيئة اذاً ليست مشكلة تقنية بل هى مشكلة فنية من حيث المظاهر والظواهر ولكن هي اقتصادية وسياسية المنشأ.لايمكن الكلام عن اشكالية البيئة بدون البحث فى اسباب نشأتها ولاكلام عن البيئة بدون مانفكر على من الفاعلين ومن الذى يشارك فى حمايتها ومن الذى ينفذ وكيف نتقاسم التكلفة فيما بين المستفيد والمتضرر بحيث توزع المنفعه البيئية . وهنا ينجلى لنا البعد السياسى للمشكله.

هناك نقطة أخرى تتعلق بالمعلومات البيئية . لا شك فى اهمية جمع وتحليل المعلومات البيئية كركيزه اساسيه للعمل البيئى . الا انه وحيث ان البيئة مشكله متعددة الجوانب فذلك يعنى بالضرورة تواجد قدر معين من المعلومات عن الاوجه المتعددة للمشكله البيئية منها الاجتماعى ومنها الاقتصادى ناهيك عن البيولوجى والفسيولوجى وباقى دروب العلوم الطبيعية . من هنا كان حتمية التنسيق بين جهات عديده من اجل توفير هذه القاعدة المعلوماتيه لصانع القرار البيئى ومتخذيه .

ومهمه التنسيق يضطلع بها جهاز شئون البيئة طبقا لقانون البيئة (٩٤/٤) . وهى ليست بالمهمة السهله ، فالتنسيق ليس من السمات المميزه للمنظومه الادارية المصرية ، فكلنا نعلم انه لاعداد خطة اقتصاديه للدوله فان اصعب شيء هو التنسيق العرضى بين القطاعات وبياناتها . فما بالك بالتنسيق العرضى بين كافة الجهات الادارية والمراكز البحثيه والقطاع الاهلى وقطاع الاعمال بشقيه فى اطار خطة بيئية ؟ الامر شاق ولكنه ممكن من خلال عمل جاد واعى باهميه المشكله وابعادها . ولقد قام جهاز شئون البيئة مؤخرا باعداد دليل الرصد البيئى، كان لى شرف المساهمة فى

اعداده ، والذى يعتبر لبنه اساسيه فى بناء نظام متكامل للمعلومات البيئية . واسمحوا لى هنا ان اقترح دراسه امكانيات مساهمه معهد التخطيط القومى فى اعداد دراسه عن المعلومات الاقتصاديه للبرامج البيئية . وهى مهمه وان كانت غير سهله الا ان المعهد له من الخبره والقدرات البحثيه مايجعله قادراً على انجازها على الوجه الاكمل .

نقطة تاليه تتعلق باحد الجوانب الاقتصاديه لاشكاليه البيئة ، ألا وهى المتعلقه باساليب التقييم الاقتصادى للأضرار والمنافع البيئية.

لقد أدى تفاقم المشاكل البيئية وخاصة المتعلقه بالتلوث الى تحول موارد بيئية طالما نظر اليها الاقتصاديون كسلع عرضها غير محدود ولانهائى الى سلع نادره تخضع ، بحسب المفهوم الاقتصادى ، للتحليل الاقتصادى وتدخل فى نطاق علم الاقتصاد ، حتى بمفهومه الضيق . ومن هنا وجب علينا ان نفكر فى اساليب جديده لتحليل الابعاد الاقتصاديه لاستخدام موارد مثل الهواء ، المناخ العالمى وطبقه الاوزون الاستراسفورى .. الخ . فلايغيب عن حضراتكم ان الاساليب الاقتصاديه التقليديه قاصره عن ذلك لاسباب عديده ليس هنا مجال الخوض فيها . وتأسيسا على ذلك ادعو معهدنا العريق الى بحث امكانية دعم دراسه تستهدف استعراض اساليب التقييم الاقتصادى وامكانيات تطويعها للمشاكل البيئية المصريه.

بالنسبه للمفاوضات البيئية أوافق أ .د. مصطفى طلبه، ولكنى أضيف أن مشكلة البيئة عندما تثار على المستوى المحلى أو الاقليمي أو العالمى يثور دائما خلاف على من الذى سيتحمل تكلفة حماية البيئة وهذا وضع طبيعى بين البشر . فمثلا على مستوى مصر إذا فكرنا فى محاولة تقديم البنزين الخالى من الرصاص سنبدأ نفكر من الذى سيتحمل التكلفة الاضافية .كذلك الوضع بالنسبة لطلب الهيئات المانحه بعد تمويلها انشاء محطات المياه و الصرف الصحى أن ندبرها بناء على أسس تجارية ولكن كيف أطبق ذلك فى الواقع العملى وكيف توزع بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة وكيف يمكن تعويض الناس المتضررين وبالتالى هو نفس الوضع فى المفاوضات البيئية الدولية فكما أوضـــح أ . د مصطفى طلبه كان صندوق حماية طبقة الاوزون اكبر خدعة غش أو بتعبير أدق أكبر فخ وقعت فيه الدول المتقدمة .

عبد الفتاح ناصف:

أكبر خدعة

خالد فهمى:

نعم أكبر خدعة للدول المتقدمة وأكبر خدمة للدول النامية

عبد الفتاح ناصف:

نقول أكبر نجاح للدول النامية وليس خدعة.

خالد فهمى:

نعم .

ياسر شريف:

أولا نحن نتفق أننا نتكلم عن نظام معقد. فى الحقيقة هما نظامان معقدان أحدهما هو النظام الانسانى بما فيه السياسة والاقتصاد الى آخره ، والثانى هو نظام طبيعى ولكل واحد منهما تعقيد بما فيه الكفاية. وعندما نضع الاثنين معا يصبح تعقيدهما بدرجة كبيرة . وهذا يفتح باب اليقين واللايقين الذى أشار اليه أ. د. على نصار.المشكلة اننا كجهاز شئون البيئة مهمتنا التنسيق . نحن جهاز تنسيقى فأنا أختلف مع رأى د. خالد عندما يقول إن هذا خارج إطار تخصص جهاز شئون البيئة. الحقيقة عندما يكون جهاز تنسيقى موجود لايوجد شىء خارج إطاره قوى لأن مهمته التنسيق بين الاجهزة الموجودة.

خالد فهمى:

أنا أقصد السياسة ككل أى السياسة الخاصة بالبلد ككل

ياسر شريف:

هذا الوضع المعقد لايوجد أحد يتعامل معه بطريقة خطية فمن الصعب تحديد بطريقة خطية الأهداف والاستراتيجية لأن الأمور ديناميكية أكثر من أن تمكن الحفاظ على الخطية. عندنا فى الجهاز

أهداف، وعلى الأقل هدفنا فى المرحلة القادمة أن نوقف التدهور. فنحن فى " النازل " يمكن ليس بسرعة ولكن أهم حاجة إننا نحاول نقلب هذا الكلام مع النمو السكانى والاقتصادى الى آخره حتى نستطيع ان نكمل الاتجاه الخاص بالنمو ونحن لانسىء للبيئة كما نسىء لها على الأقل ليس بنفس الدرجة ، وفى المرحلة القادمة هدفنا التكتيكى إننا نوقف التدهور.

لقد أثار أكثر من متحدث نقطة تطبيق القانون. عندنا مشكلة فى تطبيق القوانين المصرية عموما. أنا عندى مشكلة فى القانون عندما مثلا أقول لأحد لاتلقى بالنفايات الا فى الأماكن المخصصة لها ، والسؤال هو أين هى الأماكن المخصصة لها ؟ . ينبغى فى المرحلة القادمة التركيز على توفير البدائل لازم يكون فيه بديل لطريقة تصرف الناس التى تتصرف بها اليوم وأوجه مجهودا بأن أضع أماكن للتخلص من النفايات بمواصفات صحيحة . مثال آخر هناك قوة ضاغطة فى المجتمع توجه الأمور فى اتجاه معين من ضمنها رجال الأعمال والقطاع الخاص. اليوم أنا عندى قوة ضاغطة فى مجال البيئة ودائما الجهاز يعبر عن أن المنظمات الغير حكومية هى الحليف الكلاسيكى للجهاز . نحن نريد حليفا آخر، وهو الذى نعمل عليه اليوم وهو رجال الأعمال والقطاع الخاص. بمنتهى البساطة عندما يكون فيه مكسب لرجل الأعمال أو القطاع الخاص أو البنك الى آخره فى أن تتحسن الأوضاع البيئية يصبح لدى اتجاه فى المجتمع يعارض الاتجاه الثانى، وأصبحت العملية فى ساحة المجتمع ونحن ندفعها وأحاول استخدام قوة المجتمع فى الاتجاه الذى أرى أنه الأفضل .

موضوع البيئة كما أشرنا اليه هو موضوع معقد .وهى ظاهرة لصراع غير محدود. يعنى لو قلنا أن المياه نستخدمها للشرب والزراعة ولكن فيه خلاف آخر أن نستعملها للنفايات فهذا صراع موجود على مورد معين. دور جهاز شئون البيئة فى هذه الحالة هو التنسيق. التنسيق كلمة عامة ونحن نحاول نراها فى إطار هل هو وساطة ؟ أحيانا يصبح دوره وساطة للأطراف وأحيانا يصبح دوره محكما للأطراف أو لو طلب منه هذا التحكيم أحيانا دوره المفاوض . القضية أن جهاز شئون البيئة جهاز غير معروف. فلابد من ضمن الاستراتيجية الموجودة فى الفترة القادمة أن يعرف دورهذا الجهاز المشاكل البيئية تعبر عن صراعات غير محدودة لأن الصراعات أكثر تشابكاً لها وموجودة على المستوى المحلى، يعنى ماهو ليس على مستوى الدولة : مستوى الاقليم أو مستوى المدينة أو مستوى القرية .

هذا يجعلنا نتساءل هل يمكن أن تحل مشكلات الأمور البيئية بدون مانعيد النظر فى دور

الادارة المحلية؟ من المؤكد أنه ستكون هناك قوة اكبر لو أعدنا النظر فى نظام الادارة المحلية وحددنا دورها. وللحاضرين أقول أننا كجهاز شئون البيئة جهاز منسق فقط ولن يكون لدينا نظام الرصد البيئى، لاتود ان يكون عندنا نظام الرصد البيئى فيه إمكانيات موجودة فى البلد. نحن ننسق بين هذه الامكانيات ونستطيع ان نستفيد منها .وأن يقوم نظام المعلومات على مصلحة مشتركة لتبادل المعلومات ، ويتعين أن يكون هناك علاقة تعاقدية واضحة بين الجهات المشتركة فى الموضوع، ونحن حاليا مشغولون فعلا على إمكانية قيام هذه العلاقة التعاقدية ماهو شكلها وكيف تتطور؟ . خصوصا أن هذا النظام سيكون ديناميكيا جداً لأنه ليس ممكنا أن أغطى كل المعلومات الموجودة اليوم التى لن أحتاجها وليس لدى قدرة على استعمالها .

هناك سؤال آخر مطروح هنا بالنسبة لتكاليف مكافحة التلوث ومصادر التمويل. وأنا أتفق تماما مع الدكتور طلبه فى أننا نتكلم على التكاليف ولانتكلم على العائد . آخذ مثال من التلوث ، مثلا هناك مصنع تم إدخال حنفية جاز فيه لكى ينظفوا بها المعادن ، وجدتها مفتوحة وتسرب الى النيل وهى تلوث المجرى الرئيسى لنهر النيل ممكن نجد طريقة أخرى لتنظيف هذا المعدن أن هذا لن يكلف شيئا ليس لها تكلفة حقيقية فتكلفتها صغيرة جداً. فيه تكلفة يمكن استرجاعها من استرجاع موارد من إعادة تدوير موارد الى آخره وهذه عائدة على صاحب الاستثمار . فيه تكاليف ممكن تسترجع، ولكن من أطراف أخرى فى المجتمع ، مثلا بحيرة مريوط بمدينة الاسكندرية تمتد ناحية مريوط والتخطيط الخاص بمدينة الاسكندرية يعتبر هذه البحيرة هى البؤرة القادمة للاسكندرية. ماهو سعر الأرض اليوم حول مريوط فى حالة التلوث وماهو سعر الأرض لو أن بحيرة مريوط نظفت؟ فيه فرق ضخم جدا .هذا الفارق سيذهب لطرف آخر غير الذى سيقوم بالاستثمار فى منع التلوث سواء كان مصنعا أو صرفا صحيا والى آخره . التمويل فى القانون لم يستخدمه أحد ، عندنا مصدر التمويل الذي دائما نتكلم عنه، وهو التمويل الاجنبى مصادره ليست مستمرة على طول . فائدتها فى الحقيقة فى المرحلة الأولى إننا نتحول من نظام لايضع الأبعاد البيئية بما فيه الكفاية فى نشاطاته الى نظام يضعها كبعد أساسى، أى نتحول من نظام الى نظام آخر . وقت التحول من نظام الى نظام فيه مخاطرة عالية ، وبخاصة حين يكون هناك ضعف فى الكفاءة . الحقيقة فى هذه الفترة الجهات المانحة الخارجية هى التى تغطيها ولن نتحمل المخاطرة . فيه نقطة أخيرة أود أن أذكرها وهى أن موضوع البيئة ديموقراطى، فلن نستطيع أن نجد جهة محايدة وربما يكون من الأصوب أن كل الجهات تتصارع

فى ساحة المجتمع بحيث أن الحقيقة تظهر بدلا من البحث عن جهة محايدة.

وفاء عبد الله:

بسم الله الرحمن الرحيم ، أعتقد أنه لحل جميع مشكلاتنا فى موضوع البيئة مطلوب أن تتزاوج البيئة والتنمية فى مقر أجهزة التخطيط . أعتقد أن التخطيط يعمل من أجل التنمية ولابد ألا تغفل المشكلات البيئية فى أى سياسة من سياسات التنمية وبالتالى التخطيط لابد أن يصدر بهذا التزاوج. إذا صدر التخطيط بهذا التزاوج فأعتقد إننا استطعنا أن نضع أنفسنا على الطريق الصحيح وأن نحل مشكلات البيئة لأن مشكلات البيئة أساسا قادمة من عملية التنمية واستخدام التنمية للموارد .وهذا ماسوف انتهى اليه إن شاء الله . وهناك فكرة معينة وضعتها فى مذكرة علمية توضح كيف يمكن أن نحقق هذا التزاوج .

الموارد الطبيعية كلها أساس التنمية البشرية ، هنا إشارة الى المنظومة الاجتماعية. يمكن د. خالد فهمى ذكر المؤسسات السياسة والاقتصادية والاجتماعية وهى ضمن المنظومة البشرية أو المنظومة الاجتماعية لأن الذى يدمر البيئة هم البشر .وما أدى الى مانحن فيه هو المنظومة الاجتماعية بمؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وأنا أتفق معه تماما على دور المنظومة السياسية وأهمية وعيها وعلمها بمفاهيم شئون البيئة وأبسط التوازنات ، لأن القرار السياسى كما نعرف فى الدول النامية قرار سياسى نهائى ونافذ المفعول . أنا بأقول دائما على سبيل المثال : أن السادات الله يرحمه عندما اختار موقع مدينة العاشر من رمضان اختاره وهو راكب الطائرة الهليكوبتر وأيضا مدينة ٦ أكتوبر. طبعا جهاز التعمير كان قد قام بدراسات علمية مستفيضة عن ٦ مناطق للتعمير لم يكن بينها أبدا أن يقام مجتمع بشرى صناعى بالقرب من مدينة القاهرة ، وبالتالى قامت جميع المشكلات التى رأيناها ومنتظر أن تعانى القاهرة فى الوقت القريب من نسبة تلوث كبيرة جدا يصعب إدراكها. كل هذا يتحد مع بعضه وتصبح إدارة هذا المجتمع البشرى إدارة غير سليمة بالمرة.

ما قيل حتى الآن فيه ثراء كبير جدا للمفاهيم والنظريات ، عنصر الندرة لم يرد أبدا فى استخدام الموارد الطبيعية والتكنولوجيا الملوثة للبيئة ولم تدخل المياه والهواء الى الموارد النادرة . اليوم عندما نقول أن السياحة والحركة السياحية العالمية فى تزايد مستمر ، حيث وجد من الدراسات أن السياحة ونشاطها أصبحت جماهيريا هى للبحث عن صحة الانسان نتيجة للتلوث . إذن عملية

السياحة الغرض منها أن الانسان يبحث عن هواء نظيف ومكان نظيف ينتقل اليه لكى يستمتع بصحته جسديا ويسترجع الناحية النفسية ليرى مناظر غير التلوث وغير الصناعة، ليرى مناظر طبيعية جميلة.

المشكلات البيئية لابد نبدأ من جذورها ، وحين نقول مناطق عشوائية وغير عشوائية عندما نؤصل العملية الى جذورها ونقول المشكلة السكانية يعنى عملية تزايد عدد السكان فى العالم أول مشكلة وعملية الهجرة من الريف الى الحضر . الاحصاءات عديدة وعملية تلوث الحضر والصناعة وفرص العمل والمناطق العشوائية وما ترتب على الهجرة وعديد من المشكلات البيئية الكبيرة جدا . إذا تركنا المشكلة السكانية وعملية الهجرة ندخل فى عملية الصناعة . فالصناعة بشكل متكامل أصبحت جزء هاما جدا من جذور المشكلة . أما عن الزراعة فإن المشكلات الزراعية البيئية عديدة وكما قال د . على نصار لانستفيد من مهندسى البيئة لأن مهندسى البيئة سيقولون لنا أن الزراعة هى فى الاساس عملية صناعية. فأنا حينما أستصلح أراضى و أغير مكونات التربة وأقيم سدوداً وأهدم أماكن وأحفر فى الارض ، كل هذا عمليات تغيير تخل بالتوازن البيئى بشكل عام ،وتدخل من ضمن المشكلات البيئية . عملية استخدامات الأرض سواء فى التعمير أو فى البشر أو الى آخره كل هذا يهدد التوازنات البيئية .

إذا دخلنا فى عملية التوازنات البيئية سنجد إن الاخلال بالتوازن البيئى بالمستويات المحلية الى الاقليمية الى العالمية أدى الى مشكلات بيئية ولانعلم المردود البيئى الذى سينتج من اختلال هذه التوازنات على هذه المستويات . أى المشكلة ليست مشكلتى فى مصر فحسب ولكن فى جميع الدول. وهنا تدخل عملية الاهتمام العالمى بالبيئة والمنظمات العالمية للبيئة التى تحاول اصلاح التوازن العالمى سواء بعمليات التمويل المتعددة فى سبيل البيئة أو الى آخره. وهناك خطة فى العالم كله لاعادة التوازنات .إن هناك جذوراً كبيرة جداً للمشكلات البيئية لابد أن نبدأ منها، أى نرى ماهى جذور المشكلة ثم نحلها. لانقول المساكن العشوائية ونترك مشكلة الهجرة ولانقول تلوث الهواء ونحن نعرف أن الهواء يلوث الأرض والمياه ففيه علاقة تشابكية ودورات ملوثة وفك الاشتباك صعب. إذن عملية البيئة والتنمية واستخدامات الموارد بينها علاقة وثيقة جدا وعلاقة متشابكة ومعقدة ومن الصعب جدا فك هذا الاشتباك.

ماهو الحل ؟ الحل إننى أنظر لكل هذه الجذور كما قال أ. د. مصطفى طلبه . ليس لدينا سياسة أو استراتيجية . ولكى أبنى إستراتيجية صحيحه أو سياسة صح لابد أن يكون لدى القدرات القومية أى الناس المتمكنين فهما وعلما على إنهم يضعون استراتيجية . أنا لا أشكك فى أى أحد لكن هناك أسس صحيحه . عملية الشمولية وعملية التكامل هو إننى عندما أقوم بعملية إصلاح أو أحارب التلوث فى جزئية فإن هذا لايعنى أبداً أننى أقضى على التلوث لأن هذه الجزئية متشابكة مع جزئية أخرى والجزئية الاخرى متشابكة مع غيرها وهكذا . إذن الحلول الشمولية لحل مشاكل البيئة أو فى سياسات البيئة مطلوبة وكل مداخل التنمية هنا تجتمع على فهم ووعى بيئى. ولابد أن يكون هناك محور مرجعى وهو التوازن حتى لو وضعناه بشكل أولى جدا ، فكيف يتحقق التوازن البيئى فى مصر . لابد من عمل قاعدة معلومات ويكون لدى مسح شامل لكل المشكلات البيئية مجتمعة مع بعضها على مستوى مصر وأحدد خريطة بيئية لكل المشكلات البيئية الموجودة كلها . وأحدد العلاقات بين هذه المشكلات وكيف تخل بالتوازن البيئى ، ثم آبدأ فى وضع السياسات التى تفك هذه الاشتباكات مابين هذه التداخلات . وهنا أيضا تقابلنى مشكلة ثانية هى التوازن البيئى وحل المشكلات بمعزل عن التوازن الاقليمى فى الدول المحيطة . إذن التنسيق لابد أن يتم على المستوى الاقليمى ثم الدولى ثم المستوى العالمى .وهذا فى الاجل الطويل لابد أن يحدث لأننا كلنا فى كون مغلق . إذن السياسة هنا أن يكون عندنا خريطة بيئية لمشكلاتنا البيئية حتى ولو نبدأها بشكل أولى أى لاتكون بالتفاصيل العميقة جدا . نبدأ بهذا ونحدد المحور الذى نتحرك عليه وهو التوازن البيئى . كيف نعالج كل هذه المشكلات وماهى المشكلات التى تشترك مع بعضها لكى أعالجها فى وقت واحد لأن عندما أبدأ أعالج مشكلة فى مشروع وأنفق عليه لن تكون بعد كذاسنة مجدية لأن هذه المشكلة مترتبة فى علاقتها على مشروع آخر أو مترتبة على تلوث ناتج من مكان آخروهكذا . فهى عملية سلسلة من التشابكات الضارة لابد أن ننزل الى جذور المشكلة ونحلها إذا كنا نريد أن نضع سياسات .

أجهزة المعلومات كما قال أ .د مصطفى طلبه لكى أعمل هذا لابد أن يكون عندى أجهزة معلومات ،وأجهزة المعلومات قضية ليست جزئية ولابد تكون شاملة. للأسف الشديد عملنا دراسة ورأينا الأجهزة هناك تفكك وعدم ترابط بين جميع الاجهزة المعنية بشئون البيئة فى مصر ، فطبعا التنسيق والتكامل بين كل هذا على فهم ووعى وعلى محور واحد نستطيع أن نضع تخطيطا وأقترح فى النهاية أن يكون في مقر أجهزة التخطيط.

أنتقل بعد ذلك الى إدارة البيئة .طبعا لأنى قلت أنها منظومات فلا بد أن يكون لدى إدارة لهذه المنظومات .والمنظومة الاجتماعية هى التى "أربكت" الدنيا فيجب أن نبدأ بها . أبدأ بأن يكون عندى الوعى البيئى السليم ،من السياسى الكبير حتى أصغر مواطن فى موقعه فى مكان عمله بل وفى بيته . هذا الوعى لو أنه موجود لدى الناس فإن الناس كلها تبدأ تتكاتف وتتعاون من أجل أن تحافظ على البيئة . بناء القدرات القومية والقدرات الوطنية على أن يكون لديها الوعى والفهم البيئى السليم . بالنسبة لجهاز شئون البيئة والخطة القومية للسياسات أنا أعرف على مدى زمن طويل إن هناك جهودا كبيرة جدا وفى النهاية كان فيه خطة العمل القومى للبيئة ولقد بذل جهد كبير جدا ولكن للأسف الشديد كما قلت لو أن الخلفية موجودة عند كل الناس، على جميع المستويات ،كان من الممكن تنفيذ الخطة وأنا أريد الاجهزة أن تكون معنية بهذا الكلام.

وفى النهاية اقترح ان عملية تزاوج البيئة والتنمية لابد وأن تكون فى مقر أجهزة التخطيط ومطلوب أن وزارة التخطيط والأجهزة التخطيطية المعاونة كلها تكون هى الأساس لأنها تخطط للتنمية .فلو خططنا للتنمية بمعزل عن البيئة إذن سأخسر كل شىء . إذن التنمية والبيئة بالتعاون مع أجهزة البحوث البيئية والتنمية وبتعاونها مع أجهزة معلومات والأجهزة التشريعية يكون كلها تحت أمر الجهة التخطيطية . مشكلة التمويل أتفق معكم إن التمويل فى الدول النامية ضعيف جدا وإننا ننتظر المانحين الأجانب .والمانحون الأجانب ينظرون فى أجندة العالم عما سيعطونه لنا وما الذى سيحجبونه عنا . وأنا لى تحفظات كثيرة جدا. ونحن نعلم الآن أن المؤتمرات العالمية التى تنعقد كل عشر سنوات سواء عن السكان أو عن البيئة أو الى آخره تمهيداً الى أن الخطة العالمية تطبق على جميع الدول وتنفذ الخطة .فنحن نتلقى التمويل لكى ننفذ خططا عالمية . والاعتماد على الذات فى الدولة مهم جدا وأنا أعتقد أننالسنا قاصرين وأصغر المجتمعات وأفقرها يتعين أن تطور نفسها وتحافظ على بيئتها . التمويل لن يوقفنا لو أنا دولة أريد أن أكون على مستوي التنمية السليمة من منظور بيئى .وأقول الذى يدعم كل هذا، الاجهزة الشعبية المحلية في المشاركة فى عملية التخطيط نفسه والمتابعه والتقييم لخطط التنمية المحلية والقومية.

عبد الفتاح ناصف:

بهذه الطريقة انتهت الجولة الأولى من الحوار ونبدأ الجولة الثانية . الحقيقة أنه من الخطورة

بمكان إننا قلنا إنه لاتوجد سياسات بيئية مع إنه من الممكن أن تقتفى أثر اهتمامات رسمية فى البيئة من فترة ووجود الخطة القومية للعمل البيئى وقانون حماية البيئة . وأنا أتذكر إننى تابعت فى مجلس الشعب ومجلس الشورى مناقشات حامية الوطيس وكانت الصراحة غير معتادة لأنهم اتهموا الحكومة بأنها المسئولة وأن القوانين موجودة منذ فترة طويلة وأن الحكومة هى المسئولة عن مخالفة هذه القوانين الخاصة بالبيئة، وإن قانون البيئة الجديد هو تجميع وتنظيم للقوانين السابقة . وسمعت أن هناك مهلة ثلاث سنوات لتنفيذ القانون فماذا تم ؟ و كثير من المقترحات مستقبلية. فهل يعنى ذلك أننا لم نصل بعد الى درجة الخطورة ؟ واذا كانت المهلة ثلاث سنوات حتى يطبق قانون البيئة فماذا فعلنا فى السنة الأولى منها .وماهى الضوابط هل نتحرك لأن المسألة إننا نصور خططا وقوانين واستراتيجيات ونتكلم ونقول ثم لاشىء ينفذ ؟ قد نكون لم نصل الى درجة الخطورة وهذا طبعا تقديرترك للسادة المتخصصين فى البيئة ولكن قد نصل لها إذا لم نعمل عملاً جاداً وبإجراءات قابلة للتنفيذ .

سمير مصطفى:

هناك استخلاص عام فى دقيقة واحدة من الكلام الذى قيل من السادة الحضور . أما أن سياسة البيئة كانت ضعيفة أو على الأقل إنجازها لم يكن توقعاته عالية فى ضوء الكثيرين فالاستجابة السياسية أما ضعيفة أو غائبة فى أغلب الحالات . التنمية التى حدثت فى مصر على امتداد التاريخ المكتوب حدثت فى ٤٪ و٩٦٪ مازالت التنمية حائرة . عملنا ١٤ مدينة ونتحدث عن التنمية الاقليمية وعن مكونات التنمية الاقليمية ولكنى أعتقد أن ضوابط البيئة فى التنمية الاقليمية خارج الوادى والدلتا محتاجة الى إعادة النظر . فيه تشبع كثيرا جدا فى الوادى والدلتا أثّر على التراث وأثر على المقتنيات التراثية .

وأتوجه للدكتور مصطفى بسؤال : ماهي الوصايا الذهبية المتصلة بإرساء سياسات بيئية ونحن بصدد مراجعة هذه السياسة ورسم أدواتها وأهدافها وآليات التنفيذ.

مصطفى طلبه :

يؤسفنى أن اقول إن لى ٢٠ سنة فى الخارج وأنا أنادى بالاهتمام بالبيئة وتجولت فى العالم كله وصرخت وعندما يسألنى أحدماذا فعلت لبلدك فإنى أخجل الى المدي الذى لا أعرف فيه نوعية

مشكلات البيئة الحقيقية بأبعادها دكتور عبد الفتاح ناصف يقول هل نحن وصلنا لمرحلة الخطورة أم لا . نعم وصلنا قطعا فى أشياء. فى المياه والأرض والتربة والنيل .ولكن هذا كلام عام وأنا رجل علوم متعلم على أن يكون عندى أرقام أراجعها وأفسرها وأقدر أعرف الى أى مدى درجة الخطورة . ونقول تعالوا يإخواننا ،يادولة نرى الأسباب التى قالها الدكاترة ، أسباب الـ ٣ أو ٤ مشكلات التى جاوزت أو قاربت أن تصل الى حد الخطورة وإنها لن تحل إذا لم نعمل فيها شيئا اليوم . ونترك المشاكل الثانية وطبعا كلما طالت فترة ترك المشكلات الثانية كلما وصلت أيضا الي حد الخطورة ولكن نحن ليس لدينا القدرة المالية أو البشرية التى تسمح بحل جميع مشاكل البيئة التى تراكمت فى ٥٠ أو ٦٠ سنة فى عملية التصنيع والتنمية الزراعية وغيرها .ولن نطالب المسئولين عن البيئة أن يغيروا هذا فى ٢٤ ساعة لن يحدث . ولابد ان نحدد ماهى الأولويات وأرى أنها :

١- قضية المعلومات

٢- التشريع ،وكيف تضع مع التشريع وسائل التنفيذ . نحن لدينا منذ عام ١٩٨٤، بعد ١٠سنين فماذا حدث للنيل؟ صار من سيىء الى أسوأ. تضارب اختصاصات من المسئول . فى أمريكا قاموا بعمل تدريب لعساكر البوليس وفى واحدة من الولايات الامريكية هناك كتيب لكى يعرف عسكرى البوليس ما هو الغلط فى البيئة فى هذه الولاية .

فالمهم وسيلة تنفيذ القانون ،وهذا يحتاج الى كلام طويل وأكثر من جلسه يمكن مثل ماقال الدكتور سمير ومع أكثر من جهة من التى تتولى عمليات التنفيذ لكى يقال بينهم وبين جهاز البيئة ماذا سيفعل كل واحد منهم اى ماذا سينفذ الشخص الذى عنده سلطة قضائية فى وزارة الصناعة.توجد لائحة تنفيذية لدى رئيس الوزراء ، جلسنا واتكلمنا فيها ،وفيه بعض المعايير، اذا الشخص الذى سيطبق هذا الكلام كيف سيقيس هذه المعايير . عملية تطبيق اللائحة بواسطة الاجهزة المختلفة المعنية فجهاز البيئة كما قال ينسق ولايعمل ينسق بين الاجهزة الاخرى لكى تنفذ ماتم الاتفاق عليه .اذاً هل اتفقنا مع الاجهزة الثانية ماذا سنفعل ؟ سؤال مطروح .

القضية هى معلومات ومعرفة ماذا عندك وماهى أولوياتك التى ستضعها لتحديد مدى قسوة كل مشكلة منهم وإمكان حلها. ويمكن أن يكون عندك مشكلة في منتهى القسوة وإنت غير قادر على حلها إطلاقا ولاماليا ولاأفراداً وستعيش فيها حتى يأتى من يساعدنا . فمرة ٢ ومرة ٣ قابلة للحل

بإمكانياتنا وهي أيضا مشاكل عويصة نأخذ ٢ و٣ ، هذا الكلام لم ننفذه ولم نحدده وهذا الذى فعلته الدول الكبيرة ثم نحدد بعد ذلك سياسة الدولة.

سياسة الدولة لابد يكون عندها القدرة والجرأة لكى نقول سنعيش بهذا القدر من المخاطرة والمجازفة . كل واحد يعبر الشارع عارف إن ممكن تصدمه عربية ولكنه يعبر الشارع ولايظل فى البيت اذاً ماذا تقول الدولة عن الرصاص ، سنعيش بـ ٣ أضعاف المسموح به كمخاطرة لأن نسبة الآثر الخاص به ممكن تكون مقبولة خصوصا فى جو ملوث مثل حالتنا . لأن النسبة تأخذها الدولة علي مسئوليتها وتقول سنعيش بهذا القدر من احتمال الخطر لأن لو نزلنا عن هذا سنتكلف ١٠٠ ضعف الأولى يعنى نخفض ٩٠٪ من الخطورة بمليون جنيه ونخفض الـ ١٠٪ الثانية بمليار تعملها أولا تعملها .

آخر حاجة بأقولها التحدى للاقتصاديين إنهم يحددوا القيمة المنخفضة للهواء والمياه مثل مايحددون للمصنع والمواد التى تدخل المصنع . كيف يستطيع جهاز مملوء بأباطرة الاقتصاد مثل هذا المعهد إنه يدخل فى خضم هذه القضية يصبح شيئا ممتازا حتى لو صدرت توصية بهذا .

شيء آخر مصادر التمويل نمرة واحد دعونا نعرف أن الاجمالى الذى تنفقه جميع مصادر التمويل الاجنبى ٣٪ من جملة تكلفة عمليات التنمية فى العالم ٣٪ و٩٧٪يتدفعها الدول النامية من ميزانيتها الخاصة . كل الذى ينفقونه ٣٪ اذا لا نستطيع ان نعيش من غير ٣٪ ، صحيح ٣٪ موزعا توزيعا بحيث واحد يأخذ قطعة كبيرة من الكيكة وآخر يأخذ قطعة أكبر لكن فى النهاية لن تصل اكثر من ٥٪ . اذا حسبنا ما تأخذه مصر من كل النقد الاجنبى من المعونات الاجنبية مقارنة بتكاليف الخطة التى يضعها د. كمال الجنزورى نجد المبلغ كله ٥٥ مليارهو ماتدفعه جميع دول العالم معونات للدول النامية.

الاعانة التى تدفعها دول العالم المتقدم للطاقة والزراعة والتسليح تريليون أى ١٠٠٠ بليون دولار أين هذا الكلام فقط فى الاحاديث نتكلم ونادرا مايسجل فى المحاضر الخاصة بالاجتماعات إلى أن جعلنا بطرس غالى كتبها مرة فى تقرير بيقدمه فى لجنة التنمية المستدامة لكى تكون مسجلة وأصبح هذا الكلام موجودا . كل الأشياء التى تأتى من الدعم لمصر من أمريكا أو من وراء البحار ، الـ ٢ مليار التى تأتى لمصرماذا يتبقى منها الفتات فقط والباقى كله يضعون من قوانينهم المكتوبة والغير مكتوبة ،أن يعود إليهم الكونجرس الامريكانى وضع تعليمة لـ USAID ألايقل مايعود

للامريكان عن ٨٠٪ من المعونات الامريكية على شكل استشارات .هل تحدث أحد فى هذا الموضوع أم لا ؟ سؤال.

عبد الفتاح ناصف:

تقرير التنمية البشرية بدأ يشير الى هذا الكلام .

مصطفى طلبه:

د . خالد فهمى أنا لا أختلف معك إطلاقا فى انه لايوجد مايسمى بيئة ولاعلم ولا اقتصاد من غير الاطار العام والهيكل العام والمناخ العام الذى نعمل فيه سواء داخليا أو مرتبطا بالعالم الخارجى .ولكن هذا لايعنى إننا لانختار مشكلات ونبدأ نتحرك فيها .بالنسبة لقضية الحلول الشمولية أنا أعتقد إن الاطار الشمولى للحلول وهو أن آخذ كل موضوع وأحله حلا شموليا وأنظر لجميع الأبعاد الخاصة به سيحتاج دراسات لا أول لها ولا آخر . إننى استعرض أنواع المشاكل بشكل شمولى ثم أختار منهم فى هذا الاطار الشمولى مشكلتين أو ثلاثة وأحلهم داخل الاطار العام شموليا ولكن الحل موضعى للمشكلة وأبحث عن مصدرها .

بالنسبة لقضية المعلومات فلا بد من وجود جهة محايدةتجمع المعلومات،جهة محايدة تسأل من الذى لديه المعلومات وتحاول أن تقول الكلام الذى نقوله الآن بأشكال مختلفة وأساليب مختلفة حتى لايغضب أحد ويقول أن جهاز البيئة يقول لنا ياجهاز مجلس الوزراء هذا ليس صحيحا فأنا أقول مكان محايد إما جامعة أو مؤسسة أو حكومة .

نتحدث بعد ذلك عن الخطط المستقبلية والكلام عن المستقبل وكله كلام بديع وجميل ولكن افتقدت فيه الحديث عن النمو السكانى وعن إننا فى سنة ٢٠٢٠ عندنا ٣٠ مليون آخرين فى مصر لاحد يذكر ولايفكر ولا سيفكر اين سينامون ويسكنون ومن أين سيأكلون وكيف سيعالجون وأين سيتعلمون دراسات تقول ماهو شكل مصر فى سنة ٢٠٢٠ وما هى البدائل التى ستحدث لنا، منها بيئة وتنمية واقتصاد وتطلعات ناس وأعتقد أن معهد التخطيط القومى أنسب مكان ينظر فى هذا الموضوع بموضوعية .

كمال كيرة:

كنت سأتحدث عن الناحية السياسية نحن حزب سياسى ومنذ التفكير بإنشاء حزب فى سنة ١٩٨٦ تفجرت عملية الاهتمام الى حد ما بقضية البيئة .ولكن لا أخفى عليكم أن الجهات الرسمية حتى اليوم غير مقتنعة بقضية البيئة أو غير متحمسة لقضية البيئة تماما . لدرجة أن قانون البيئة أخذ فترة طويلة فى مجلس الشعب وعطل كذا مرة وحتى اليوم اللائحة التنفيذية لم تصدر ولم يتم تشكيل الأجهزة التى يفترض أن تعاون جهاز البيئة فى التطبيق وقد تحدثنا مع وزير الداخلية وقلنا له إن المفروض يكون فيه شرطة بيئية لكى تعاون الجهة المسئولة عن تنفيذ القانون .وتحدثنا مع وزير الاعلام لكى يعطى مساحة إعلامية فى أجهزة الاعلام خصوصا التليفزيون تخدم التوجه البيئى . ووعد ولكن لم ينفذ شيء ،ولن ينفذ لأنه ليس هناك قناعة كافية للاهتمام بقضية البيئة فى مصر.تحدثنا أيضا فى جانب مهم جدا وقلنا أن الوسيلة التى تساعد الدولة أو الأجهزة المختصة فى تنفيذ كل ماهو مطلوب للتصدى للمشكلة البيئية هى الجمعيات الأهلية . وقد فكرنا وأنشأنا أول جمعية لمنع التدخين فصلوها عن الحزب وقالوا إنها تخضع لقانون ٣٢٦٤ ولايجوز لها العمل بالسياسة وإذا عملت فى السياسة ستحارب فتركناها تمارس نشاطها من خلال النظام الأساسى الخاص بها .وقد تقدمنا بطلب للدكتور عاطف عبيد بأن تتبع الجمعيات الأهلية المهتمة بشئون البيئة جهاز البيئة وتخضع لإشراف جهاز البيئة وتسجل فى جهاز البيئة ولاتسجل فى شئون الجمعيات ، لأن وجودها ضمن جمعيات دفن الموتى ومرضى السرطان والى آخره يفقدها الأهمية الحقيقية برسالتها وبالتالى تصبح خاضعة لجهة بعيدة عن شئون البيئة تماما .

كذلك يلاحظ إنه لايوجد سطر واحد ببرامج الأحزاب الـ ١٢ بما فيها الحزب الوطنى عن البيئة . وبدأنا نطلب من الأحزاب أن تعيد النظر فى برامجها وتنص على الاهتمام بالبيئة بإعتبار أن البيئة مفهوم شامل لكل النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هذه العملية بالاضافة الى غياب المعلومات تساعد على التعتيم أو تجعلنا نعيش فى مجال بعيد تماما عن القضية بكل جوانبها وأبعادها . اتصلنا بوزارة الرى ،بوزارة الأشغال العامة والموارد المائية وقدمنا مجموعة أفكار الى اللجنة القومية للاعلام لحماية مياه النيل وترشيد استهلاكه ، ولكن حتى الآن لايوجد صدى لما قدمناه رغم إننا قدمناه ١٠سبتمبر الماضى.وقلنا لهم بالنسبة لمحاور الحملة الاعلامية فإنها يجب ان تدور حول

محور تلوث المياه لأنها قضية أساسية ومحورية يجب التركيز عليها وتتبعها فى مصادرها المختلفة ونقصد بها :

١- التلوث من المنشآت الصناعية التى تصب مباشرة فى النيل وفروعه .

٢- تلوث المياه من الصرف الصحى من المدن والقرى والفنادق العائمة والمنشآت على النيل .

٣- تلوث مياه الصرف الزراعى المحملة بالمبيدات والكيماويات .

٤- التلوث البصرى بالعشوائيات التى تطل على النيل .

٥- اعتبار أن المياه الجوفية سواء فى المعمور المصرى أو فى الصحارى مصدراً هاماً يجب أيضا ترشيد استخدامه وحمايته ،خاصة وأن التوجه فى المرحلة القادمه هو نحو حضارة السواحل . قدمنا مشروعا لتنمية السواحل. نحن عندنا سواحل تقرب من ١٦٠٠ كيلو أو ٢٠٠٠ كيلو سواء على البحر الأحمر أو الأبيض فممكن أن تشكل تجمعا بشريا جديدا يخفف العبء على الوادى .

٦- نمط الاستهلاك الملائم أن يتناول أنماط الاستخدام الحالية كلا على حده ونقصد بها : الاستخدامات الزراعية والتى تشكل حجما أكبر فى قضية الاستهلاك والتى يجب مراجعتها فى ظل المخطط العام ، استخدامات المياه وعلاقتها بالمخطط العام باستخدامات الأرض والذى كان لوزارتكم السبق فى دراسته فى الثمانينات من هذا القرن وضرورة إعادة النظر فيه وفقا للمتغيرات المحلية والعالمية فى هذا المجال . الاستخدامات الصناعية - استخدامات مياه الشرب والبلديات - الاستخدامات فى السياحة والكهرباء والملاحة النيلية .

٧- ضرورة إضافة محور تنمية الواجهات النيلية وخصوصا فى مواقع المدن والقرى المطلة على النيل باعتبار أن هذه الواجهات هى ملك لجميع المصريين وليست حكرا على طبقات معينة .

٨- تطوير المجرى الملاحى فى النيل ، فرعى رشيد ودمياط ونحن نعلم يقينا إنكم تودون تنمية مصر.

فى تصورنا أن هذه المحاور يجب أن تكون جزءاً من الحملة الاعلامية ، وقلنا إننا مستعدون أن

نتعاون مع الوزارة كجهاز بخبرائنا وعلمائنا ، نحن لدينا علماء وخبراء فى البيئة وفى كل النشاط الممتد ولكن بصراحة لانجد تجاوبا من الأجهزة الحكومية .

على نصار:

لى تعليق أستسمحكم فى أن أعود لموضوع البيانات . تثبت تجارب الدول الاسكندنافية والتجربة اليابانية وتجربة جزر سيريلانكا والتجارب الآخرى أن الناس يقبلون ببساطة فكرة تنوع مؤشرات الحياة وإن الحياة ليست نمطاً محدداً للاستهلاك وتعاظم الاستهلاك والتفاخر بالاستهلاك والتمادى فى الاستهلاك على حساب البيئة . وإن البيئة ممكن تعطى عديدا من المؤشرات التى فى سبيلها يمكن أن يضحى الانسان بتصرفات معينة وسلع والى آخره . هذا مدخلى فى قضية بسيطة جدا. فى أمريكا عندما يتحدثون عن موضوعات بيئية ،نجد أن كتابة ممثلة مثل جين فوندا لكتاب " حدود النمو " فى وقت مناسب كان أمرا فى منتهى الحيوية لما لهذه الشخصيات من تأثير فيما بعد بينما هنا نتنازل عن الأفكار التى عشنا عليها فترة طويلة جدا وأثبتت إنها صحيحة . فى وقت من الأوقات كان الصوفى العربى يقول " ما لمست زهرة إلا وارتعش لها نجم فى السماء " وهانحن قاب قوسين أو أدنى لنعترف بهذا .الى هذا الحد تعتبر الانساق التى نعيش فيها معقدة .كل يوم نكتشف أنها أكثر تداخلا وتعقيداً وانتشاراً، الشىء الذى لم نكن نتوقعه إطلاقا .

كانت هذه اللحظة نسق قيم ، ثم عادت كقيمة نتيجة لبحث علمى ، تصرفاتنا فى منازلنا وتصرفات أمهاتنا كانت قيمة يمكن أن تعود . ما قلت عنه أن ماكان حراما وحلالاً فى فترة من الفترات يمكن أن يعود . تخيل أن الشعب المصرى حديثه كله اليوم حول حقيقة الادعاء عن وجود طاعون وكوليرا فى مصر ، تخيل كيف حال هذا الشعب أمام وجود فائض غذائى معين فى المنزل أو فى الزبالة أو حوله أو قريب منه أو فى النيل له صلة بانتشار وباء ما . أنا أعتقد أنها قضية أخطر بكثير جدا من رد الفعل الرائع الذى تصرف به الشعب المصرى أمام الوفود فى مؤتمر التنمية والسكان .كانت لمحة تاريخية رائعة تقترب من المظهر الذى ظهر به الشعب المصرى فى ١٩٧٣ قبلها كنوع من التحدى ، شعبنا يقبل هذا النوع من التحدى واستجابته معقولة وليست منهارة تماما كما يمكن أن نعتقد فى بعض حالات اكتئابنا ويأسنا أو الى آخره .

إذن يمكن إعادة استرجاع قيم دينية وتراثية والى آخره لتفادى أشياء كثيرة جدا . ماذا لوعرفنا

أن الكثير يمكن تفاديه إذن لأصبحت قاعدة معلوماتنا هى معرفة الى درجة كبيرة جدا، وليس بالضرورة مسحا لأوضاع البيئة وكفى . عندما نتحرك على عدة مجالات انطلاقا من قناعة أن هذا النسق معقد الى درجة كبيرة للسياسة للاقتصاد للقيم للدين ، وبدأنا التحرك من المسلمات من البديهيات، إذن نحن ضمنا على الأقل إننا بدأنا الحركة. جزء من البيانات التى نحتاجها هى جزء معرفى جزء علمى في الكتب الأساسية فى المراجع العلمية وهناك أيضا جزء مسحى لحقيقة الأوضاع وإمكانية إسترجاعه القيم .

أنا أدعى إن نصف المشاكل يمكن تفاديها خارج العلاج الكيماوى وخارج السياسة الاقتصادية وخارج أمور من هذا النوع . يمكن من خلال تحديد دور دولة توعية الأسرة مفهوم معين للاعلام مفهوم معين فى مناهج التعليم ، استرجاع أشياء من هذا النوع وتطوير أشياء من هذا النوع ولكنى أيضا أنتهز فرصة وجود مسئول من جهاز شئون البيئة. أريد أن أعبر بأن الجزء المسحى أيضا أقل كثيراً ممن ندعى . السبب أن الانساق الثلاثة التى أشرت اليها الطبيعى والحيوى والاجتماعى التقنى متفاوتة فى معدلاتها، بينها فترات تباطؤ. لايستطيع انسان أن يدعى أن هذه المستويات المختلفة يمكن أن تقرأ مثلا فى ٣١ ديسمبر سنة كذا وإن هذه القراءة لها معنى وأننى يمكن أن أبنى عليها أشياء ما .

أن البيئة ترد علينا بعنف وتجدد نفسها ولايستطيع أحدأن يقرر ببساطة أن قراءة معينة فى مجال التلوث هى قراءة يمكن أن تبنى عليها شيء ما .أنها تفاعلية فوجود مركبين فى نفس الوقت غير وجود مركب واحد . كما أن الأثر الناتج عن تأثير مركبين ربما يكون ناتجا عن مركب واحد وليس عن المركبين . تعقيدات من هذا النوع أيضا تؤدى الى نفس النتيجة التى كنت أريد أن أصل اليها، أن جزءا من المعرفة الأساسية هى تعرفك على التنظير الموجود بالفعل حول التشابكات البيئية وهذا الشيء هو الذى يحدد لك بدرجة كبيرة ماذا تقيس ، ولاتقيس فى ماذا ، تجتهد وماذا تنسى . لأن البيئة تصحح نفسها وتعدل نفسها فى أشياء كثيرة جدا . وأضفت وقلت وأن هذه المعرفة أيضا ومن خلالها تصحح البيانات نفسها . نحن عندما ندرس النماذج نقول للناس إذا جاءت قراءتان وعندك نموذج تستطيع أن تدافع عنه نظريا ، فقراءة منهم مشكوك فيها ، وقراءة أخرى مشكوك فيها ولكن القراءتين مع التصور النظرى فى الخلفية تصحح القراءتين بعضهما البعض . وبهذا الشكل نستطيع أن نبدأ بقراءة مستعارة واخرى تقريبية ومن خلال هذا التفكير المتكامل نستطيع أن نصل لعملية

البيانات . أيضا أن أمورا كثيرة جدا هى تمهيد لاتخاذ القرار. والنماذج تثبت أيضا أنك فى اتخاذ القرار قد تكتفي فى أحيان كثيرة جدا بقراءات عبر فترة زمنية وليس بقراءات تراكمية . والقراءات التى عبر فترة زمنية يمكنك أن تجمعها بتكلفة أقل ، ويمكنك أن تستعيرها ويمكنك أن تولدها. وأصبح عندك جزء من قاعدة البيانات مولف ، ويمكن أن يؤدى هذا الى قرار سليم .وأنا أذكر سيادتك بالمثال التقليدى جدا : جدول المدخلات والمخرجات هناك من يبحث فيه عن المعاملات الفنية التى تعبر عن نسب مستلزمات الانتاج وللانتاج ، لكن لمن يفهم الحياة يكفى جدا أن تعبر هذه المعاملات الفنية عن فروق لمستلزمات الانتاج منسوبة للفروق التى حدثت فى الانتاج . تكون اختصرت وقتا وتقدمت وبدأت تتخذ قرارات .متى حدث هذا الالتباس ؟ من أن الناس تعتقد انه ينبغى قسمة المستلزمات على الانتاج أحيانا تكون فيه أخطاء شائعة لكن يمكن بالفعل توفير جزء كبير جدا من قاعدة البيانات بناء على هذا .

ويمكن أيضا توفير من نوع آخر ، مثلا لو طالب أخذ الدكتوراه من الخارج وطالب أخذها من مصر، وقلت له نريد أن نجمع بيانات عن التلوث بالبلهاسيا ، نجد مباشرة أن الدارس هنا يفكر أنه يعيد القراءة ويقيس الديدان والقواقع فى حجم معين من المياه ، ويقيس الحالات الصحية . أما الذى تعلم بالخارج فإنه يرسم مباشرة الترعة ويقيس سرعة المياه ويقارن بين السكان فى المناطق المختلفة على امتداد الترعة . أى تحليل شمولى بيئى . اذن انت بهذا الشكل تنتبه الى وجود بيان معين فى مكان آخر والشخص الذى يحضر البيان يحضره مستكملا بأمور اخرى . أنا أشرت ان كل بيان يقرأ له استخدام بعينه وتعريف بعينه . فأين لك الاستخدام وأين لك التعريف ان لم يكن متاحا لك الاول تجميع القاعدة المعرفية النظرية حول التشابكات . أنا أريد أن أقول نستطيع أن نتقدم فى مجال اتخاذ القرار بكل مايخص البيئة والتنمية ونصحح هذا القرار تباعا كما علمنا جميع اساتذتنا حتى الآن " لا تنتظر البيانات ".

سمير مصطفى:

أنا أعتقد إذا كانت فيه استجابة لماقاله د . على أو إضافة للسياق حول موضوع قاعدة المعلومات وإنشائها وعن الجهات المعنية بها وطبيعة البيانات فأنا أتصور أن هذا مهم جدا للأكاديميين الذين سيقرأون الندوة .

خالد فهمى:

الحقيقة مشكلة قاعدة المعلومات واجهتنى عندما كنت مشاركا فى فريق العمل الذي أعد الخطة القومية. وكانت مشكلة أساسية كيف نصنع الخطة وما اذا كان لدينا قاعدة معلومات كافية أم لا. وساعتها قررنا نعمل الخطة القومية البيئية بالمعلومات الموجودة بالفعل ولم نضيع وقتاً كثيراً فى جمع بيانات جديدة وعمل مسوح جديدة لأنه فى الواقع ركزنا على الهدف من الخطة القومية فكما قال د.على هناك امكانية قراءة جديدة للمعلومات الموجودة . وفى اطار الخطة القومية كان يهمنا العلاقات الاساسية للمشكلة وليس التفاصيل الدقيقة . وما يجعل الوضع اكثر صعوبة هو البعد الزمنى لمشكلات البيئة. فالفاصل الزمنى والبعد الزمنى بعد طويل بين الفعل ونتائجه مما يستوجب نظام رصد متأصل ، وهو غير متاح حاليا فى غالبية الدول النامية .

على سبيل المثال ثقب الأوزون حتى الآن فيه مدارس فكرية متعددة تتحدث عن ثقب الأوزون وهناك آخرون يتشككون أن يكون ثقب الأوزون من صنع البنى آدم . ونفس الشيء بالنسبة للدفيئة فهناك نظريات تقول إن معلوماتنا عن الرصد لاتتعدى ١٠٠ إو ١٥٠ أو ٢٠٠ سنة على مستوي العالم فى حين الدورات البيئية العالمية دورات تأخذ أكثرمن ذلك بكثير ، وبالتالى قد تكون قراءتنا للمعلومات ليس لها سند علمى . ان القرار البيئى مرتبط دائما بعدم اليقين والمخاطرة . وبالنسبة للخطة القومية البيئية فعندما بدأ العمل فى اعدادها جمعنا البيانات المتوافرة واشتغلنا على أساسها مع تحليل نظرى معين للتشابكات بينها وبين بعضها مثلا واجهتنا مشكلة هل حين نقترح رفع سعر البنزين هل يؤدى ذلك الى خفض الانبعاثات من عادم السيارات؟ فتلوث الهواء سببه الرصاص وعادم السيارات وأبخرة المصانع والأتربة .اذن في الجزء الخاص بعادم السيارات هل المشكلة ناتجة من إن سعر البنزين قليل أو ناتجة من أن قطع غيار السيارات عليها جمارك عالية لذلك الناس لاتعمل صيانة فى الوقت المناسب ؟ وبالتالى لكى نصل الى إجراءات خاصة بالسياسة الاقتصادية بدأنا نحلل المرونة مابين تغيير سعر البنزين وبين الطلب عليه واستهلاكه وبالتالى انبعاث الملوثات. فى مثل هذه المواقف كان لدينا قاعدة من المعلومات وأكملناها بتحليل نظرى اقتصادي معين .وعلى ذلك أتفق مع د. على الاانتظر البيانات وخصوصا فى مجال البيئة. نحشد المتوافر ونكمله بقراءات جديدة .

سمير مصطفى:

أنت تقصد أن الرصد البيئى فى الأجل القصير هو على الأقل يتطلب قاعدة البيانات وأنماطها.

خالد فهمى:

ممكن أن نسير على محورين ، محور عاجل، أننا الآن نجمع البيانات الموجودة لدينا ونبنى عليها سياسات وأعمالا ، ومحورآجل وهو أن الجهاز مفروض ينسق بين أجهزة الرصد البيئى . وهذه ستكون خطوة على المدى الطويل تحقق لنا امدادا جيدا للمعلومات وتصحيح المعلومات الموجودة . لكن لكى نعمل فى مجال البيئة الآن لا أعتقد أننا محتاجون ننتظر ونؤخر هذه العملية حتى نجمع البيانات أو نعمل قاعدة بيانات أنا أعتقد أنها قضية غير عملية .

ياسر شريف:

الحقيقة أضم صوتى لصوت الدكتور خالد والدكتور على فى موضوع البيانات خصوصا فى موضوع اتخاذ القرار . فالمعلومة تؤثر فى اتجاه القرار الذى سآخذه وليس فى حجمه . فنحن نعمل فى مجال تغيير نظام مجتمع فأنا أركز على هذه النقطة . فنحن لانحل مشكلة الرصاص ومشكلة تلوث مياه نهر النيل .فهذه الاشياء كلها ظواهر للمشكلة الأساسية. المشكلة أن المجتمع لايأخذ فى حسبانه البعد البيئى فى نشاطاته هذه هى المشكلة التى أواجهها وليست مشكلة الرصاص ، أنا أظن أن اليوم نحن جاهزون بالبيانات الموجودة لدينا سواء كانت تتسق مع بعضها فى الشكل أولا فهذا موضوع فنى ونحن نحله للمستقبل . فأنا أتعامل مع مجتمع ، ومع قوى مجتمعية فى اتجاهات مختلفة ومع قطاع خاص وحكومة وجمعيات وأفراد وجهات تهدف الى الربح .أى العملية معقدة بحيث أننى طالما حددت الاتجاه على أساس البيان الموجود عندى فأنا اسير فى الاتجاه الصحيح . أنا أيضا أوافق على نقطة ثانية وهى أننا نتكلم عن مجتمع فالموضوع ليس فنيا ،الموضوع محتاج لوقلنا هجوما على عدد من الجبهات، ولكن أنا لاأميل للحل الشمولى ، وأتفق مع الدكتور مصطفى فى أنه لكى أحل حلا شموليا وأفهم النظام إجمالاً فسوف يأخذ هذا مئات السنين ونحن ليس لدينا وقت. فالفهم ليس هدفنا ، ولكن اتخاذ القرار فى الاتجاه الصحيح هو هدفنا. فاذا كان فهمنا حتى منقوصاً، وكنا نعلم أننا لو أكملنا هذا الكلام لن يؤخر نسبة المخاطرة فى ان هذا الاتجاه نسبة المخاطرة فيه صغيرة وممكن احتمالها سنأخذ هذا الاتجاه ولن ننتظر معلومة .

أريد أن أقول مثالا على التشابكات التى ذكرناها وهو مثال حاصل فى أسوان . عندنا مصنع كيما يلقى بنفايات سائلة فى مصرف .اختلف الناس فى تحديد حجم التلوث الذى يحدثه ومدى تأثيره على المجرى الرئيسى لنهر النيل الى آخره . الناس الذين يسكنون حول المصرف قالوا لى ماذا ستفعلون فى موضوع كيما ، نحن سنضار قلت لهم كيف . قالوا الناس تلقى زبالة فى المصرف والنشادر التى من كيما تقتل الناموس .يعنى انتم لوحليتم مشكلة كيما الناموس سيأكلنا . إذن إنتم عملتم خيرا ام شرا ؟ قلت عملنا شرا. يعنى وجود مشكلتين أحيانا تحلا بعضهما ويجب حلهما سويا. فهناك تشابكات حتى فى النظام الطبيعى المجتمعى الجغرافى . فهى ليست مشكلة حجم هذه المادة فى النيل ،وانما حجم تأثيرات هذه المادة حتى وهى فى طريقها فى النيل ،وهل أنا لو عالجت الصرف الصناعى لكيما هل أنا أفدت أو أضريت إجمالاً؟ هذا كمثال.

أنا أريد أن أسأل دكتور على سؤالاً حضرتك قلت نقطة وكلنا نوافق عليها وهى أن الشعب المصرى يقبل التحدى ولكن عندى صعوبة فى أنى أتصور أو حضرتك تقترح علينا ما هى صورة التحدى الذى تراه فى موضوع البيئة . أنا أقول الصعوبة إن التأثير البيئى يكون عموما تأثيرا عاما على الناس كلها ، والتكلفة الخاصة لنوع من أنواع المعالجة لتصرفى أول حاجة التكلفة واقعة على أنا ، فهذه مشكلة كل الاقتصاديين يتحدثون عنها دائما .اذاً أريد أن أعرف وجهة نظر حضرتك ماهو شكل هذا التحدى ؟

عبد الفتاح ناصف:

هو امتداد للسؤال، وهو عادة البعد الزمنى مهم جداً فى عملية التحدى . أدرنا قناة السويس بعد تأميمها لأنها فى بضع شهور كانت الهيئة تديرها واستطعنا أن نتصرف . والسد العالى كان تحدى آخر أخذ مجموعة من السنوات . الفرد العادى غير المتعلم ،غير الواعى ،غير القارىء لتقارير عن البيئة يحس بما نفعله مثل حرب أكتوبر احسسنا مايجرى فيها كل يوم حتى انتهت خلال أسبوعين أو ثلاث ، مؤتمر التنمية والسكان كما قال دكتور على أسبوع أو عشرة أيام كانت تحديا وواضح فيها ردود الفعل والنتائج واضحة بصفة مستمرة أمام المساهمين والذين قبلوا هذا التحدى .

ان الصعوبة تكمن فى ان البيئة أولاً تحتاج فترات طويلة واستمرارية. إن الفرد العادى يتعلم أو يعرف نتاج عمله ونتاج مساهمته فى هذا التحدى فهى صعبة جدا بالنسبة للغالبية العظمى من

الشعب. لكن أنا بأنقلها من الدكتورة على للدكتورة وفاء فى الجزء الذى قيل وهو كيف نقلل من التدهور مستقبلا ؟ وهنا ليس فقط دور جهاز البيئة ووزير شئون البيئة هناك الجماعات الأهلية والمشاركات الشعبية والقناعة المباشرة لأنى أنا حين أقتنع بشىء اعتبره تحديا أساهم فيه . الجماعات الأهلية والشعبية كل ماأعطى لها فرصة حقيقية للاقتناع تمارس دورها . وهذا الى جانب أن الفرد نفسه يبدأ يهتم حتى لو اهتم بالجزئية ، فمجموع الجزئيات يتكون من المجتمع .

نعم الحقيقة ان مشكلة الجمعيات ووزارة الشئون أصبحت مشكلة قائمة ويكتب فيها الكثيرون مثل وزارة التربية فيه جمعيات تشرف عليها وزارة التربية . إذن ينبغي أن تكون الجمعيات المساهمة فى السكان تابعة لوزارة السكان والجمعيات الأهلية المشاركة فى البيئة تابعة لـ س من البيئة والى آخره، فالجمعيات تكون تابعة لجهة متخصصة تفهم الوضع والجمعيات الاخرى التى تزاول أعمالا وأنشطة جيدة ولكن لها طبيعة خاصة تكون تابعة للشئون. إن هذا الرأى أعتقد إنه رأى منطقى جدا لأنه قائم فى وزارة التربية وبدأ يأخذ شكلاً فى وزارة السكان وبالتالى الجهة الرسمية التى تصاحب هذه الجمعيات تكون فاهمة ماذا يجرى فى الجمعيات .

ياسر شريف:

هناك نقطة أثارتها دكتورة وفاء أريد الرد عليها وهى أن التخطيط هو الأساس فحضرتك "بتسحبى" السجادة من تحت أرجلنا .

وفاء عبد الله:

هل القضية أن تكون وزارة التخطيط هى المسئولة عن هذا الموضوع.لا ليست وزارة التخطيط، بل جهاز وليكن على سبيل المثال قطاع التخطيط ، للبيئة والتنمية لأنه يخطط للتنمية.

ياسر شريف:

ان جهاز البيئة هو جهاز تخطيطى فى الموضوع البيئى . نحن لم نختلف على ذلك . جهاز البيئة ليس الا جهازاً تخطيطياً .

خالد فهمى:

نسبيا ... حاجة واحدة فقط ،لماذا تم تكوين جهاز شئون البيئة ولماذا الحق بمجلس الوزراء ؟.

وفاء عبد الله :

كبداية

خالد فهمى:

لا .. هذه مسألة لها حكمة ، لأن موضوع البيئة يمس كذا وزارة فلما يوضع فى مجلس الوزراء المفروض أن مجلس الوزراء هو الذى ينسق بين كل الوزارات . وهذه هى الحكمة من أن يوضع جهاز البيئة فى هذا المكان بالذات .

خالد فهمى:

والمهندس كمال كبرة قال إن هناك قرارا ، قد صدر بوزير بيئة ،مع احترامى أن القرار الذى صدر بمسئولية وزارية عن البيئة أى أن يكون وزير من الوزراء مسئولا عن البيئة، لكن لايوجد وزارة للبيئة.

عبد الفتاح ناصف:

النقطة المحورية فى هذه القضية هل نعالج البيئة كقضية منفصلة عن التخطيط ؟هل يمكن تحقيق هذا ؟ وحتى اذا كان جهازا فوقيا لأنه يهم مجموعة من الوزارات فإن وزارة التخطيط تضع الخطة التى تشمل كل الوزارات، وتشمل جميع القطاعات وبالتالى جميع الوزارات .لم لا تكون البيئة متغلغلة فى هذه الوزارات .

ياسر شريف:

التغلغل هو الهدف الاصلى . وعندما يتغلغل هذا المفهوم فماذا ستكون وظائف جهاز شئون البيئة ان هذا المفهوم يحتاج من يقف للدفاع عنه.

عبد الفتاح ناصف :

نحن لن نتحيز لوزارة التخطيط.

ياسر شريف :

لم اقصد هذا . فنحن نتحاور .

عبد الفتاح ناصف:

لو تصورنا أن شبكة الخطة تشمل وزارة التربية اذن اين التعليم البيئى ؟ ولو تصورنا وزارة الأشغال ضمن الخطة اذن أين دورها فى مياه نهر النيل ؟ أو الأشغال من المسئول عن التوصيلات داخل المدن وان المياه تصل البيوت نقية من الخزانات والتوصيلات . اذن ممكن فى هذه الحالة تدخل فى كل قطاع من القطاعات ، لكن لما تدافع بعد أن وضعت الخطة صدقنى فالجدوى ستكون محدودة جداً.

ياسر شريف:

هناك نقطة محتاجة توضيح .خطة زى إيه خطة تنموية ، يعنى مثلا خطة استصلاح أراضى ؟

عبد الفتاح ناصف:

واستصلاح الأراض ماتقدرش تدخل بها فى البيئة .

ياسر شريف:

ان قانون البيئة ينص على ذلك . قانون البيئة يقول إن هناك مسائل ستتعرض للخلل البيئى من ضمنها هذه المشروعات إذا كانت مشروعات صناعية أو مشروعات تعدينية الى آخره .

وفاء عبد الله:

أنا عندى تحفظ بالنسبة للمعلومات . المعلومات البيئية تواجهها صعوبة كبيرة جدا غير مرئية وهى أن أجهزة الرصد البيئى وشبكة الرصد البيئى تحتاج الى تكنولوجيا متقدمة جداً وتمويلا كبيرا جداً. وأنا لاأعرف الى أى مدى أجهزة الرصد موجودة . أنا أشك طبعا فى إنها موجودة بالشكل الذى

ينتج المعلومات وتغطى ما نريده . اما فيما يتعلق بتكنولوجيا التنقية من التلوث، فكثير جدا ما نقول إننا ركبنا فلتر فى المصانع ولكن هل ياترى الأجهزة التى قمنا بتركيبها تعمل أولا تعمل ؟ كما أن التدريب على استخدام التكنولوجيا وتدوير المعلومات أعتقد أنها من المسائل التى تواجه عملية إحضار المعلومات الدقيقة .

بالنسبة للحل الشمولى أنا لستُ متحيزة ، ولكن عندى إيمان راسخ عن علم، لأن دراستنا فى هندسة الطبيعة كان أساسا نظم العلاقات بين الكائنات الحية وبيئتها والتوازن العالمى والمحلي والي آخره .فعن قناعة تامة أقول لافائدة من الحلول الجزئية . وأنا أقول لماذا لايسير الاثنان معا الجزئى ثم الشمولى . وأنا أسأل سؤالاً أليس العالم كله يبحث حاليا عن الحل الشمولى. يعنى العالم كله حينما يركز على قضايا البيئة فى الدول النامية والغير نامية مثلا نهر النيل يلقى التلوث فى البحر الأبيض والخطة الزرقاء واشتراك الدول التى تطل على البحر المتوسط في خطة لتغطية البحر المتوسط أو الي آخره هل هنا العالم لايتجمع كدول فى اتفاقيات إنه يبحث عن الحل الشمولى من خلال المعرفة بنظم العلاقات بين الكائنات الحية وبيئتها أنا لن اتعرض كثيرا لهذا الموضوع لأن هناك تفاصيل علمية عديدة.

دور الجماعات الشعبية هنا فى عملية تنمية البيئة مهم جدا جدا. والعالم كله يركز عليها . وعقد فى الأسبوع الماضى مؤتمر فى المريديان لجامعة هارولد وكان مؤتمر على مستوى الدول العربية عن " الخطة من أسفل الى أعلى فى تطوير البيئة " وعرضت دراسات كثيرة وتم بحث كيفية عمل سياسات عن الخطة من أسفل الى أعلى فى عملية تطوير البيئة . لكننى أريد أن أركز على الكلام الذى قاله الأستاذ الدكتور مصطفى طلبه وأنا كنت اقترحته ،وهذا موثق فى المقالة التى إن شاء الله سنتشر فى المجلة. الاقتراح هو بناء نموذج للتنمية المستدامة . أقول أننا لابد أن نتحرك لعملية التنمية الريفية المتكاملة ، مثلا ماهو نموذج القرية المصرية المتوازن بيئيا من مساكن لاستخدامات أراضى ، لهواء ، لمياه ، لصناعات زراعية.. الخ . ماهو النموذج المتوازن نود أن نصل له لكى نعمل تخطيطا من الآن . عملية وجود نموذج عندنا فى مصر للتنمية المستدامة مهم جدا وأنا كنت اقترحت الحل والكلام مكتوب وموثق إنه يكون فيه ثلاث مجموعات هى : مجموعة الاقتصاديين .ثم مجموعة من الاجتماعيين ومجموعة من البيئيين على أن يجتمع الثلاثة معا لكى يضعوا هذا

النموذج ، وربما تأخذ العملية سنة أو سنتين .هذا المقترح قدم منذ ثلاث سنوات. ويمكن أنا أذكر أن الدكتور على نصار شجعنى على هذا وقال أعملى مقترحا ونحاول نجد له التمويل .الآن لدينا قدرات وطنية من الناس الذين تتوافر لهم قدرات أن يضعوا نموذجاً للمستقبل . فى النهاية أقول إذا كنا نخطط للتنمية فإن التنمية هى استخدام الموارد ، موارد طبيعية وبشرية .واستخدام الموارد معناه استخدام أسس البيئة وخصوصا الموارد الطبيعية والتنمية فى كل شىء ، الموارد الطبيعية الأساس فيها . فاذن التنمية بهذا المعنى لابد أن ترتبط بالبيئة ولابدالتخطيط ينبع من أن الاثنين متزاوجان مع بعض وشكراً جزيلاً .

على نصار:

الحقيقة أريد أن أتعرض للسؤال عن كيف يقبل الشعب المصرى التحدى ووضع مجموعة من المحاور. ولكن قبل ذلك أود القول انه لاتوجد دراسات تحتاج إلى سنين طويلة. الدراسات البيئية فيها جزء كبير من المدخلات من العلوم الطبيعية والعلوم الطبيعية من أرقى العلوم . ولو سألت أى باحث فى مجال العلوم الطبيعية يقول نفس الحكاية ، أنا عندى نقص شديد جدا فى البيانات ومع ذلك الحياة قائمة على ما يقومون به .

أعود لموضوع التحدى. نحن فى مصر ورثة حضارة فرعونية تمتد عبر آلاف السنين . كان هناك فترات ازدهار وفترات انهيار. تميزت فترات الازدهار وقبول التحدى بأنها فترات لم يفرض فيها أنماط إنتاج واستهلاك بعينها على الشعب المصرى ولم تكن القيمة العليا هى الفردية. ونحن ورثة حضارة عربية إسلامية نحن فيها مستخلفون فى الأرض لفترة قصيرة ومسئولون عن الأجيال التالية. ونجد هذا فى كل قيمة عربية إسلامية . هذه القيم موجودة والانحرافات فيها يمكن معالجتها. وأنا أستنكر هذه التشويهات والانحرافات عندما يقال لى نفس الحكمة وهى : أربعة فى مركب واحدة وأخوها وإبنها وزوجها والمركب ستغرق ولازم تضحى باثنين من الثلاثة الذين معها. إذن فى مصر الرد يقول ابنى أقدر أنجب غيره ، وزوجي أقدر أتزوج غيره ولكن أخويا لن استطيع أجيب غيره. نفس الحكمة موجودة فى أوربا الرد زوجى وأخويا عاشوا وإبنى مازال أمامه العمر الطويل . نفس الشىء لقيمة بيئية تماما وهى تتمثل فى حقوق الأجيال التالية . وإننا مستخلفون فى الأرض .. والى آخره . ونحن مصريون أيضا والمصرى بحكم تاريخه الطويل لايستطيع أن يعيش بدون حلم وطنى وبدون مشروع

وطنى يميزه داخل المنطقة ويحدد له دوراً بعينه يكون له شبه القيادة . ويثبت الشعب المصرى فى الثلاثة أمثلة الفرعونية والإسلامية والعربية المعاصرة إنه يقبل التحدى ويتحرك تماما. ويمكن فى هذه الحالة استرجاع قيم المجتمع الزراعى .ونحن لم نبدأ ترك المجتمع الزراعى بقيمه بعد ، والمجتمع الزراعى قيمة بيئية ولم تكن غير ذلك . والفلاح الذى يهاجر والذى يشترى الجرار حزين من أشياء كثيرة جداً تحدث حوله .ولكن أنظر للمصرى تجد المصرى كما يقول إبراهيم حلمى عبد الرحمن إذا رأى الذى أمامه بيلقى قمامة على الأرض بيفعل نفس الشىء وكل الناس تلقى القمامة وإذا واحد امتنع لايرمى ورقة كله يمتنع .

إن المصرى يحتاج الى القدوة لايقبل الفردية إنه يود أن يكون لديه حلم وطنى يسترجع أصالة العربى الإسلامى فيه يود ان يسترجع كل أنواع مايقبله كحدود دنيا لدوره . فهو يحس بأنه مميز وهذا مايفهمه من التحدى . إن الدين الإسلامى تميز عن الأديان الأخرى إنه دين النظافة وأتحداك إن وجدت فى أى تراث دينى حجم الإشارات عن النظافة والحديث عن النظافة والاستخلاف والدور المحدود والي آخره . وترى فى الواقع محليات فى القاهرة اليوم ينقصها أحد يكون قدوة فى المنطقة يعنى أمثلة كثيرة جدا أن الانسان المصرى يقبل التحدى والتضحية ويقبل تنوع مؤشرات التنمية ويضحى بأنماط استهلاكية مدمرة أحيانا. ولحسن الحظ أن العصر المقبل هو عصر تقنيات تسمح بسلامة التعامل مع البيئة . ولحسن الحظ نحن لدينا من الكفاءات ما ليس متوفر لأى بلد غيرنا.

سمير مصطفى:

فى الحقيقة لاأعتقد إنه كان فى نيتى أو حسبانى أن هيئة تحرير المجلة تتدخل فى وقائع النقاش الذى دار، وإنما عندما طلبنا من حضراتكم اللقاء كان الهدف منه ترتيب النقاش فى موضوع شديد الشراسة وهو موضوع البيئة . والحوار عادة فيه يكون شرساً وكانت المحاور التى طرقناها هى محاولة لترويض هذا الحوار الشرس الخاص بالبيئة . أنا متصور إنه قد يشطط أحيانا أو يختلط على القارىء الذى سيقرأ الندوة أنه كان هناك أطراف مع التنمية ضد البيئة أو أن هناك أعضاء فى النقاش الذى دار اليوم كانوا مع البيئة ضد التنمية . وهذا التصور طبعا ساذج وافتراضاته ساذجة لأن العناق بين البيئة والتنمية ، والتنمية مع البيئة ، أثبت مصداقيته فى السنوات الأخيرة فى وجه كل الذين كانوا ضد البيئة .

أنا أقول باختصار شديد، انه يبدو أن هناك فهما إجرائيا لابد منه متصلابموضوع الندوة كله وهو البيئة والتنمية . قبل عام ١٩٧٢ أو ١٩٧٤ تصورنا أن النمو السكانى معادل للتنمية وأن النمو السكانى غير المنضبط يطمس كل منجزات التنمية حتى أثبتنا أن سياسات التنمية الخاطئة هى التى تتسبب فى تردى أوضاع الانسان بمعدلات وفيات الأطفال العالية والإسكان السيىء وغيره . نفس الحال أتصور أنه شديد الانطباق على البيئة والتنمية . واضيف كذلك سياسات التنمية الصناعية المشوهة بالتوطين الخاطىء للمشروعات الصناعية والمعالجة الناقصة لمخلفات ونواتج التنمية الصناعية وايضا التنمية الزراعية المشوهة بالاستخدام العشوائى للمبيدات والأسمدة الصناعية وتراكم هذه المبيدات والمتبقيات السامة فى طعام الإنسان وإفساد البيئة الزراعية.

أما التنمية الاجتماعية المشوهة والاقتصادية المشوهة فتتسبب فى زيادة معدلات البطالة وسياسات النمو الحضرى غير المنضبطة ... كل هذا كان حصاده فى النهاية شروخ البيئة الخطيرة . لو ان هذه السياسات التنموية فى القطاعات المختلفة كانت سياسات منضبطة ورشيدة وكان المكون البيئى مدرجا وداخلا فى خطط التنمية الصناعية والزراعية والاجتماعية والحضرية بشكل خاص لما انهارات كل نظم البيئة .

سياسات النقل الضعيفة التى جعلت كل عربات الميكروباصات والسيارات تلوث البيئة بالرصاص. لو كانت سياسات النقل الحضرى رشيدة لو حدثت تنمية إقليمية وأخذت البعد الحيزى والاقليمى فى التوزيع ماكان حدث التكدس الحضرى الذى أدى الى انهيار أنظمة البيئة . أناأقول مرة ثانية أن البيئة والتنمية وثيقة الصلة إذا مافهمنا مثل هذه التشابكات وأنا أتصور أن العلاقة الوثيقة بين سياسات التنمية القطاعية المشوهة وشروخ البيئة الخطيرة ينبغى أن لاتغفل عن أعين صانعى السياسات وهذا هدفى وشكراً.

عبد الفتاح ناصف:

شكرا جزيلا وأكرر شكرى للسادة الحاضرين ونتمنى أن نراهم فى أسعد حال .